

بهجة البصر في نظم نثر عقد نخبة الفكر

(للحافظ ابن حجر)

ومعه تعليقات من شرحه
الغرر في جبهة بهجة البصر

للشيخ العلامة
عثمان بن سند النجدي البصري الوائلي

تحقيق
د. إياد العكيلي
غفر الله له وللمؤمنين والمؤمنات

راجعته وقدم له
فضيلة الشيخ /محمد بن ناصر البلالي
حفظه الله تعالى

مُحْفَوظَةٌ
جَمِيعُ حَقُوقِ

لكل مسلم

بشرط عدم تغيير أي شيء من الكتاب

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

بَهْجَةُ الْبَصْرِ فِي نَظْمِ نَثْرِ عَقْدِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ

(لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ)

وَمَعَهُ تَعْلِيقَاتٌ مِنْ شَرْحِهِ

الْغُرُورِ فِي جِبْهَةِ بَهْجَةِ الْبَصْرِ

لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

عَثْمَانَ بْنِ سِنْدِ النَّجْدِيِّ الْبَصْرِيِّ الْوَالِيِّ

تَحْقِيقٌ

د. إِيَادُ الْعَكِيلِيِّ

غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ / مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرِ الْبَلَالِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مُقَدِّمَةٌ

فضيلة الشيخ محمد البلالي حفظه الله تعالى



الحمدُ لله والصلاةُ والسلامُ على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعدُ:

فإنه لا يخفى على طلاب العلمِ عموماً وعلمِ المصطلحِ خصوصاً عظيمُ مكانة (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للحافظِ الشهاب ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ؛ فهي على اختصارها حاويةٌ للزُّبْدَةِ من هذا العلمِ الشريفِ المُنيفِ مع سهولة العبارة وحُسنِ الإشارةِ مع خلوها من التعقيدِ في التعقيدِ، وقد ذكر فيها مائة نوعٍ من أنواعِ علومِ الحديثِ، ولأهميتها فقد نظم النُّخْبَةَ النُّخْبَةَ من أهل العلمِ لأن النظم أيسرُ حفظاً من الشرح كما لا يخفى.

وممن نظمها الشيخ العلامة اللغوي الكبير: عثمان بنُ سَند الوائلي البصري المالكي رَحِمَهُ اللهُ ت (١٢٤٢هـ) وهي منظومة (بهجة البصر في نظم نشر عقد نخبة الفكر) التي بين أيدينا، ونظمه نظمٌ طيب سهل سلس يدل على تمكنه رَحِمَهُ اللهُ من هذا الفن وفن العروض والبلاغة كما ستراه في هذا النظم من المحسنات البديعية ومن أظهرها فيه الجناس، ومما يدل على تمكنه أنه لم يجعل النظم طويلاً إذ قد بلغت أبيات هذا النظم مائتين وثمانية وستين بيتاً فقط.

وإن من عظيم فضل الله عليَّ أن قُمتُ بضبطها وتشكيلها ضبطاً تاماً لجميع كلمات الأبيات حتى يسهل على قارئها وحافظها قراءتها وحفظها، وقد انحصر

عملي فيها في الآتي:

١- وضع ترجمة مختصرة للمؤلف من كتاب (الأعلام للزركلي).

٢- ضبط وتشكيل الأبيات ضبطاً كاملاً.

٣- التنبيه على ما يصح فيه وجهان من حيث اللغة والنحو.

٤- التنبيه على بعض الأبيات عروضياً.

٥- التعليق على بعض الأبيات تعليقا حديثيا مختصرا.

٦- التنبيه على بعض الأبيات بلاغياً.

وإنما جعلت التنبيهات والتعليقات على بعض الأبيات لا كلها خشية طول الحواشي؛ فإن التنبيه عليها كلها يطول جداً.

وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه وحده وأن لا يجعل فيه للناس نصيباً.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

أبو ناصر محمد بن ناصر البلالتي .

(ترجمة الناظم من الأعلام للزركلي)



قال الزركلي في كتابه (الأعلام) (١):

(ابن سند البصري) (١١٨٠ - ١٢٤٢ هـ = ١٧٦٦ - ١٨٢٦ م)

عثمان بن سند النجدي الوائلي البصري، بدر الدين: مؤرخ أديب، من نوابغ المتأخرين. أصله من عرب عنيزة. ولد بنجد، وسكن البصرة، وتوفي ببغداد. من كتبه "الغرر في وجوه القرن الثالث عشر - خ" "نحا فيه منحى سلافة العصر، و" مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود - خ" "نيف وست مئة صفحة، ضمنها أخبار داود باشا (أحد ولاية بغداد) من سنة ١١٨٨ إلى سنة ١٢٤٢ هـ (ودامت حكومة داود إلى أواخر سنة ١٢٤٦ هـ)، اختصره أمين المدني وطبع المختصر، و" منظم الجواهر في مدائح حمير - خ" و" نظم مغني اللبيب - خ" "نحو خمسة آلاف بيت، و" نظم الورقات - خ" "لإمام الحرمين، و" شرحه - خ" و" شرح الجواهر الفريد على الجيد - خ" "شرح قصيدة له في العروض، و" أصفى الموارد - ط" "في أحوال الشيخ خالد النقشبندي، و" تفهيم المتفهم، شرح تعليم المتعلم - ط" و" سبائك العسجد، في أخبار أحمد، نجل رزق الأسعد - ط" و" أوضح المسالك في فقه الإمام مالك - ط" "نظم فيه مختصر العمروسي، و" الغرر في جبهة بهجة البصر - خ"

شرح لمنظومة له سماها " بهجة البصر^(١) " في مصطلح الحديث، في مجلد، عليه تعاليق بخطه، وختامه أيضا بخطه، في خزانة الرباط (٦٢٨ كتاني) و " نخبة الفكر - خ " منظومة في الحديث^(٢)، ومجموعة (في دار الكتب المصرية ٤٥٧ أدب تيمور) تشتمل على رسائل، منها " فكاهة السامر وقرّة الناظر " و " نسيمات السحر " و " روضة الفكر " وكان شاعرا مكثرا يعلوه شعره وينحط . اهـ



(١) هو شرح لهذه المنظومة.

(٢) هي هذه المنظومة واسمها (بهجة البصر في نظم نشر عقد نخبة الفكر) كما سماها في البيت ٣٤ من هذه المنظومة.

مقدمة المحقق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حقَّ حمده، على ما أَوْلَى من نِعمه وفَضله، وظَاهر من آلائه
وَطَوَّله، والصَّلَاةُ على خَيْرِ خَلقه، أَبِي القاسمِ خاتِمِ رُسله، والأَمِينِ على وَحيه،
والدَّاعِي إلى أَمِره، والسَّلَامُ على الطَّيِّبينَ من آلِه وصحبِه وجنده السائرين على
دربه، أما بعد:

فإنَّ من أشهر كتب علم مصطلح الحديث كتاب الحافظ ابن حجر
العسقلاني: "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، وقد حظي هذا الكتاب باهتمام
كبير، فقام العلماء بخدمته والإشادة به والتعويل عليه، ابتداءً من المؤلف نفسه
- حيث اعتنى بشرحه وسماه: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" - إلى هذا
العصر، ما بين شارح له ومختصر ومحشٍّ عليه وناظم، وقد قال العلامة
الصنعاني مادحاً النخبة في نظمه لها:

وبعدُ فالنخبة في علم الأثر مختصراً حبذاً من مختصر (١)
ومن الجهود العلمية في خدمة النخبة: هذه المنظومة الرائعة التي بين أيدينا
للعلامة الموسوعي المتفتن عثمان بن سند النجدي البصري الوائلي، وقد

(١) إسبال المطر، ص ١٦٥.

سماها: "بهجة البصر في نظم نثر عقد نخبة الفكر"^(١)، وقد أبان مقصده في نظم النخبة بقوله:

وَهَلْ تَرَى نَثْرًا كُنْخَبَةَ الفِكرِ فِي حَضْرَهَا اضْطِلَاحَ أَرْبابِ الأَثْرِ
لَكِنَّهَا مَثُورَةُ الأَلْفَاطِ عَسِيرَةُ الحِفْظِ عَلَى الحِفَاطِ
إِذْ حِفْظُ مَثُورِ الكَلَامِ يَعْسُرُ وَالْحِفْظُ لِلْمَنْظُومِ مِنْهُ أَيْسَرُ

ثم شرح هذا النظم في كتاب حافل كبير وسماه: "الغرر في جبهة بهجة البصر"، قال عنه العلامة محمود شكري الألوسي: "ما عليه من مزيد"^(٢).

وهذا ديدنه في بعض مؤلفاته: إذ يؤلف النظم ثم يردفه بشرحه، ومن ذلك: منظومة في علم مصطلح الحديث سماها: "أنفاس السحر في أقسام الحديث والأثر"^(٣)، وهداية الحيران في كشف عوامل الجرجاني وهي في علم النحو وشرحها^(٤)، ومنظومة في مسوغات الابتداء بالنكرة وشرحها، ومنظومة في الجمل النحوية سماها: "مقلة الإنسان" وشرحها: "جلاء الغشيان عن مقلة الإنسان"^(٥)، وجيد العروض منظومة في علم العروض، وشرحها:

(١) كذا نصّ على تسميتها في النظم، وأما في شرحه على هذا النظم فسمّاها: "بهجة البصر لنثر نخبة الفكر".

(٢) المسك الأذفر، ص ١٤٣.

(٣) وقد حقّقها مع شرحها: د. رياض العيسى، وطُبعت في وزارة الأوقاف الكويتية ١٤٣٧ هـ/٢٠١٦ م.

(٤) وقد حقّق النظم: د. عبد الله أبو نظيفة، ونشره في مجلة جامعة الإمام، العدد ١٧، رجب ١٤١٧ هـ.

(٥) وعندي نسخة من المقلة لعليّ أحققها، ومصدرها: المكتبة الأزهرية بمصر برقم: ١٢٣٨، وأما الشرح فمصدره: المكتبة العباسية بالبصرة رقم ١١٥ / ح صفحة ٢٧٤،

"الجوهر الفريد على الجيد"، ونظّم خلاصة الحساب لبهاء الدين العاملي وشرحها(١).

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ أَلَيْنَ له النظم، حيث كان "له في اللغة باع طويل، ليس له في وقته مثيل، حتى قيل إنه كان يحفظ القاموس من الأول إلى الآخر، وذلك من نواذر الوقوع ولا سيما في الزمن المتأخر"(٢)، وحسبك أن تعلم أنه كان ينظم المنظومة في مجلس واحد كما ذكر ذلك بنفسه في نظم خلاصة الحساب الذي تقدّم ذكره(٣)، وها هو في منظومتنا يقول:

هَذَا وَإِنِّي إِلَى النَّظَامِ أَشْتَأُقُ كَالْخُمْصَانِ(٤) لِلطَّعَامِ
أَعْتَدُهُ مِنْ حَلِيَّةِ الْأَنْجَابِ وَعُدَّةِ الْمُنْطِيقِ(٥) فِي الْخِطَابِ
وهذا قد اشتهر عنه حتى قال العلامة محمود شكري الألوسي العراقي:
"نظم غالب المتون من سائر الفنون، وقد اشتهرت في هذه الديار، وظهرت ظهور الشمس في رابعة النهار"(٦).

وما زال ذلك هجّيراه في مؤلفاته الأخرى الثرية أو شروحاته على منظوماته

١٢٢٧ هـ (كما جاء في "معجم التاريخ: التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ٣/ ١٩٤٤).

(١) انظر: الشيخ عثمان بن سند الوائلي النجدي البصري (مؤرّخ الخليج العربي وعلامة القطر العراقي)، لمحمد بن حسن المبارك، موقع صيد الفوائد على الانترنت.

(٢) المسك الأذفر، للألوسي، ص ١٤٤.

(٣) انظر: المرجع قبل السابق.

(٤) كَالْخُمْصَانِ أَي: كَالضَامِرِ الْبَطْنِ جَوْعًا

(٥) المنطيق: البلغ.

(٦) المسك الأذفر، ص ١٤٢.

العلمية، فعلى سبيل المثال نجد أنه ضمّن شرحه لمنظومة نخبة الفكر هذه الأبيات الرائعات يشكي فيها غربة أهل الحديث في زمانه (١):

بكيْتُ على الحديث ومنتقيه بكاء حمائم تبكي هديلا
أجاذبُها النواحَ فكم غدوٌّ قرنت به بأناتي الأصيلا
على أهل الحديث فقد تولوا فلا بشر له يهدي السبيلا
مدارسهم خلت منهم لقوم حيارى ما وجدت لهم دليلا
وقد كانت معمّرة الزوايا بيثهم بها الذكر الجميلا
وقوفاً بالمطي على المغاني لتبرد بالوقوف بها الغليلا
مغاني قينة ركبوا مطايا عزائم للحديث فكن زميلا
وكذلك قال في آخر مبحث المتواتر (٢):

"مما وُصف بالمتواتر أحاديث نظمتها بقولي:

إذا رمت ما قالوا أتى متواترا فألقى له سمع اللبيب لتعقلا
أحاديث مسح الخف والحوض رؤية حنين لجذع من بنى مسجداً تلا
ونهي اتخاذ للقبور مساجدا وأن لا يُصلّى في معاطن اجعلا
أحاديث مهدي وجود شفاعية أئمتنا هم من قریش وبالولا
خطابةً فاروق بجابية سُرى وإدريس في علياء رابعةٍ علا
حديث انشقاق والنزول وإنّه لدُنّ مات سعد هز عرش ليقبلا
ونهي صلاة بعد صبح وعصرها ومن كذب المعروف أيضاً وما على
روايته الكتب الشهيرة أجمعت بتعديد طرقٍ والشرائط أكمل

(١) الغرر، اللوحة ٣٨.

(٢) الغرر، اللوحة ٥١.

وما جاء في رفع الركوع وما أتى بغُسلِك للرجلين والله أنزلا
على السبعة القرآن رفع أكفنا بحالِ دُعَاءِ وافْتِئَاتٍ وكمّلا
وضوؤك مما مسّت النار تركهُ ومن ذكّر نقض وأعورَ خُذْلا
وأكمل بخير الناس قرني وصنفوا قديماً بهذا النوع فاحفظ لتكملاً
وأما ما يخصّ هذه المنظومة فقد نظم نخبة الفكر، وبنائها على استهلاله ذكر
فيها اسمه حامداً لله ومصلياً على رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم أشاد بفضل
العلم عامة وعلم مصطلح الحديث خاصة، مبيّناً أهميّة كتب الحافظ ابن حجر
رحمَهُ اللهُ تعالى معدداً بعضها، ليدلف إلى ما خصّ به نظمه وهو كتاب: نخبة الفكر،
وقد بيّن سبب نظمه له، ثم حصر مباحث الكتاب في مقدّمة وخاتمة وستة فصول
أو أبواب على النحو الآتي:

فذكر أولاً مقدّمة في حدّ هذا العلم، ثم باباً في حد الخبر، ثم باباً في انقسام
هذا الخبر إلى متواتر وآحاد، ثم عقد فصلاً في أقسام الحديث المردود، ثم ذكر
باباً في الكلام على البدعة والمبتدع والخلاف في قبول روايته، ثم أفرد فصلاً في
الكلام على أحوال الإسناد من جهة من ينتهي إليه، ثم خصّ فصلاً في بيان أشياء
يلزم المحدث معرفتها والاهتمام بشأنها، كمعرفة المتفق والمفترق والمؤتلف
والمختلف والمتشابه من الرواة، ثم انتهى إلى الخاتمة التي وضعها في بيان أهم
ما يلزم المحدث معرفته، كمعرفة طبقات الرواة وتاريخ مواليدهم ووفياتهم
وبلدانهم وأحوالهم قبولاً وردّاً وأحكام جرحهم وتعديلهم، وغير ذلك من
المباحث، وفي الأخير ذكر إهداءه لداود المفوض إليه وزارة الممالك العراقية
من السلطان العثماني محمود الثاني، وقد بلغت أبيات هذا النظم مائتين وثمانية
وستين بيتاً.

ويتلخّص عملي في ضبط ألفاظ المنظومة على نسختين من النظم، ونسختين من شرحه: إحداهما بخط المؤلف وهي المعتمدة في النقل والعزو، والأخرى لم أشر إليها لكثرة ما فيها من تصحيف وسقط، وإنما كنت أرجع إليها أحياناً في بعض المواضع للمقارنة، وحلّ بعض ما قد يشكل عليّ.

وعند اختلاف الألفاظ أرجح ما جاء في الشرح -بشكل عام-؛ وذلك لأمر: أولها: أنّها بخط المؤلف، وثانيها: أنّ الشرح كتب بعد انتهاء المؤلف من تأليف النظم حيث يقول في مقدمته: "لما فرغتُ من منظومتي المسماة ببهجة البصر لنثر نخبة الفكر... لم أزل مؤملاً وضع شرح لها؛ ليفتح من مبانيها مقفلها، ويوضح من معانيها لمُعانيها مشكلها، فسوّدت لها منذ زمن مديد شرحاً بقي في قيد التسويد إلى أن قرأ النظم بعض الأعزة عليّ، والأوداء المترددين إليّ، فلم يكن لي بد من التبييض، بعد الإلحاح عليّ بالتصريح والتعريض"، وثالثها: أن تاريخ نسخ الشرح متأخر عن نسخ النظم، فالأول تاريخ نسخه: ١٢٣٦ هـ، وأما الثاني بلغ مقابلة على مؤلفه سنة: ١٢٢٧ هـ، وقد قارنتُ بين النسخ وأثبتُ الاختلافات بينها.

هذا بخصوص ضبط ألفاظها، وأما التعليق عليها فقد استعنتُ بشرح المؤلف على ما رأيته مناسباً لحلّ ألفاظها بشكل مختصر، "ولأنّ شرح ذي النظم يتوقف عليه في الغالب الفهم؛ ولأنها عذراء قرفانها من بيت أهلها أخرى" (١).



(١) من مقدمة المؤلف على الشرح.

وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى للنظم: نسخة وزارة الأوقاف الكويتية برقم: خ ٢١٤ (٦)،
جاء في آخرها ما نصه: "انتهى، وبلغ مقابلة على مؤلفه الفقير عثمان بن سند سنة
١٢٢٧ هـ"، ورمزتُ لها بـ (أ).

النسخة الثانية للنظم: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة
(ساقزلي) برقم: ٦٤٥ ع ٤١ خ، جاء في آخرها اسم الناسخ:

عبد الرحمن بن حسين المدني الأنصاري، وتاريخ النسخ: ليومين بقيت من
جماد الآخرة، ولم تُذكر السنة، ورمزتُ لها بـ (ب).

النسخة الأولى للشرح: نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، مصطلح
حديث برقم: ٣٣٩، وهي بخط المؤلف كما جاء في فهرسة الدار وذكر ذلك
الزركلي^(١)، وقال المؤلف نفسه في آخره: "قال جامعه الفقير إلى غنى مولاه
الصمد عبده ذو الخطأ الكثير عثمان بن سند: قد فرغتُ من تخريج هذا الشرح
إلى البياض... سنة ١٢٣٦ هـ"، وهي التي أشرتُ إليها بقولي: الغرر.

النسخة الثانية للشرح: نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، أصول
الحديث برقم: ٤٧، جاء في آخرها تاريخ النسخ: ١٢٥٥ هـ.

(١) انظر: الأعلام له (٤/ ٢٠٦).

وختاماً أشكر الأخ الفاضل الكريم الشيخ محمد البلالي على تفضّله
بمراجعة هذا العمل والتعليق عليه والتقديم له، وأثبتُّ تعاليقه كلها ورمزتُ لها
بـ(م)، فجزاه الله خيراً ونفع به.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب
العالمين.





**صور
النسخ الخطية**

بِسْمِ اَبْنِ اَبِي اَبِي الرِّحْمِ
 يقول عثمان تليل سند
 راجح الغنى من من ربي صمد
 احسانه القمر البسيط السليل
 الحمد لله على مسلسل
 ثمة الصلاة مع سلام مرسل
 على اجلنا فغ و مرسل
 محمد والال والصحابه
 ما وصف الاسناد وبالقرابه
 وسار اهل النقد والتبصيح
 هاديين في مدارج الصبح
 واشرت مناجح الرشاد
 وارثت معالم الاسناد
 واطلقت في اسطر اقسام
 وقيدت في طرز انظام
 واجتهدت عن غير سطور
 وابتمت عن دور لغور
 ودجت مطاوع الاخبار
 وحسبت ماثر الاحيار
 وبعد فالعلم من البصائر
 كالنور من كرائم الازاهر
 ويجلو صدق الجهل عن اللباب
 ويكشف الرتب عن المراتب
 ويبلغ الخامل بالمشهور
 ويجعل الصغير كالكبير
 ويوضح المسالك الشقيه
 ويرفع الادي على الارائك
 لكنه قد صاروا نواع
 التي اقتفاء الشريعة السنه
 كأنها اطمة شهته
 مخافة من مليل الرطباع
 تبانيت في مطلق الذوقه

بِسْمِ اَبْنِ اَبِي اَبِي الرِّحْمِ

بسم

<p>٦١</p> <p>وفيه المشبهه باسم عرفا على سمي الذي به بقلب على خلاف ظاهر كقلب اسفل وعللى ورقا وعلف أدب شيخ والذي منه استقى والسن للاداء اعني ما شهر والعروض والرجلة للاسما على المسانيد والابواب او دعلى الاطراف مجموعا حصل صنف بعض من شيخ المعتمد بينها وقد اكملت نظمي النثر ملوية البند على الدقايق داود تاج الفضل والاداب على النبي اكمل الامام ما صنع نثر المسك من ختام</p>	<p>لو سلكا او صنعتا او حرفا وبعضهم كالقطواني يغلب ولم اسباب لما من نسب وما به للولى لديهم وصفه والاخوات اعلم مع الاخوان مع كذلك بين للتختل اعتر وصفة الكتب مع التعار وصفة التصنيف للكتاب او غير ذلك على العسل وعلم اسبابا الحديث ثم قد اعني ابا يلى الرضي ابن القرا دونكها خيلة الحد اي طبق ارزنها للمفاصل الاواب مصلتا مع اشرف السلام والله وصعبه المعظام</p>
---	--

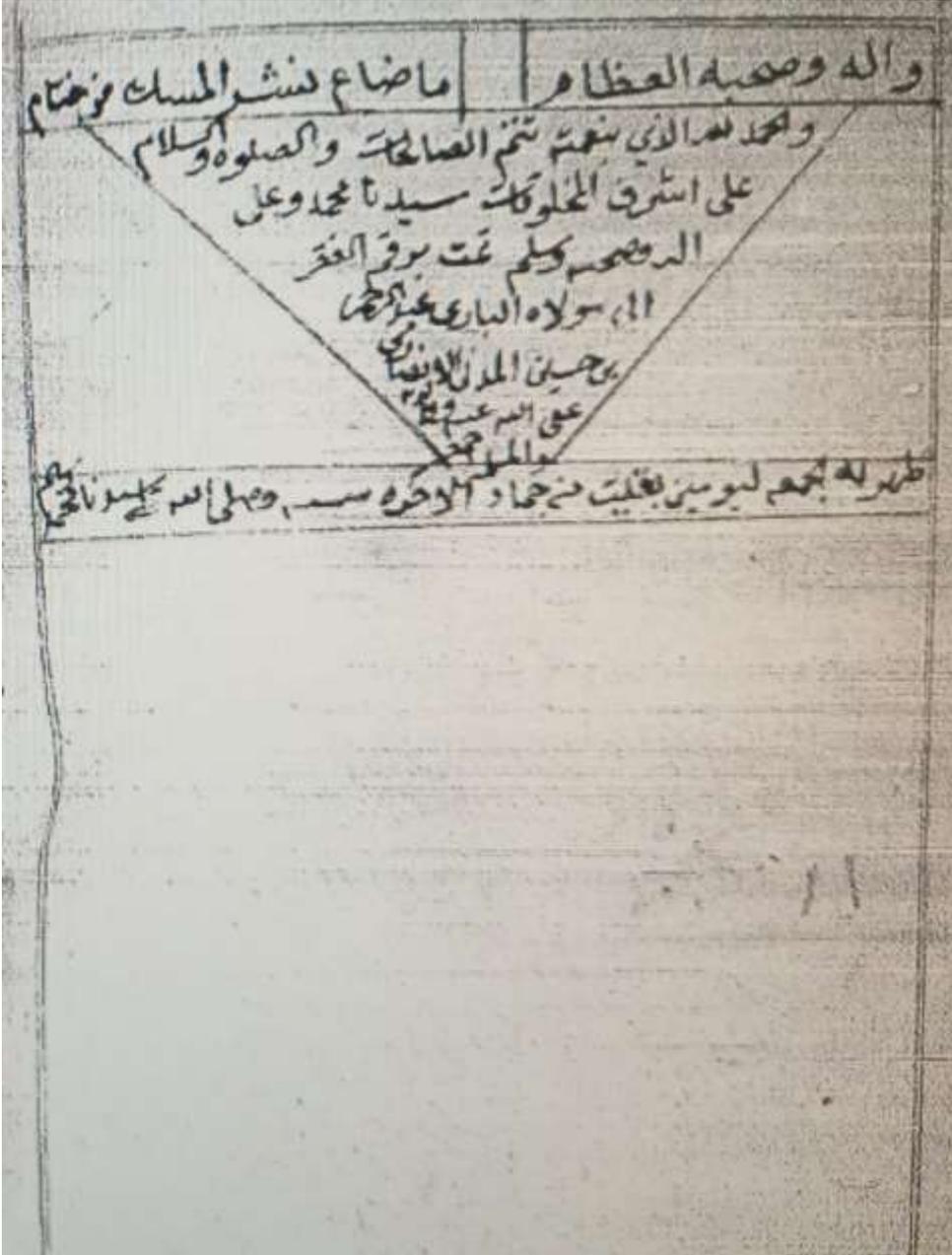
تمت

محمد بن محمد

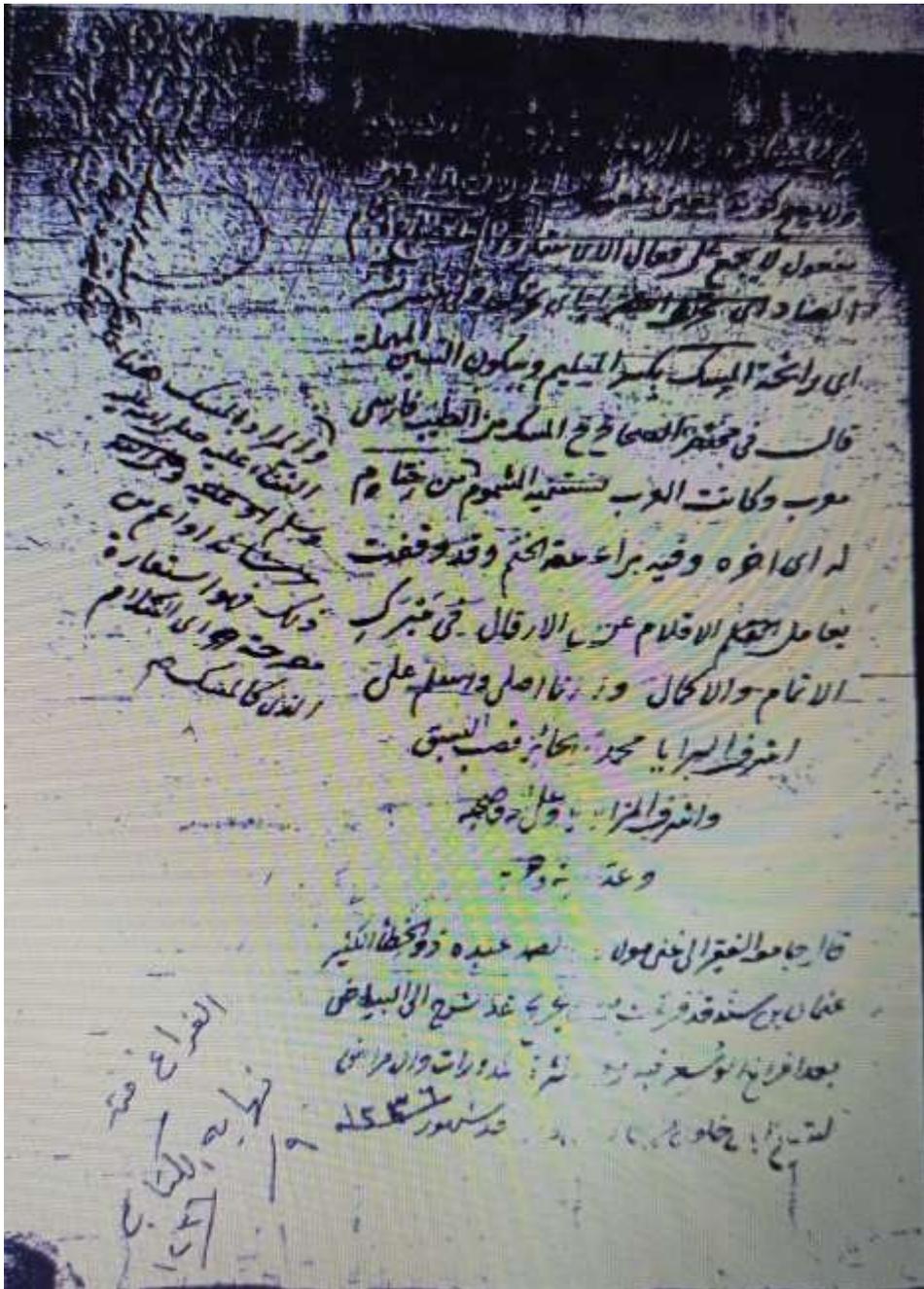
بهاجته البهجة على بعض النظم
المختص النظم صنفه في سنة ١٢٠٠

الصفحة الأخيرة للنسخة أ

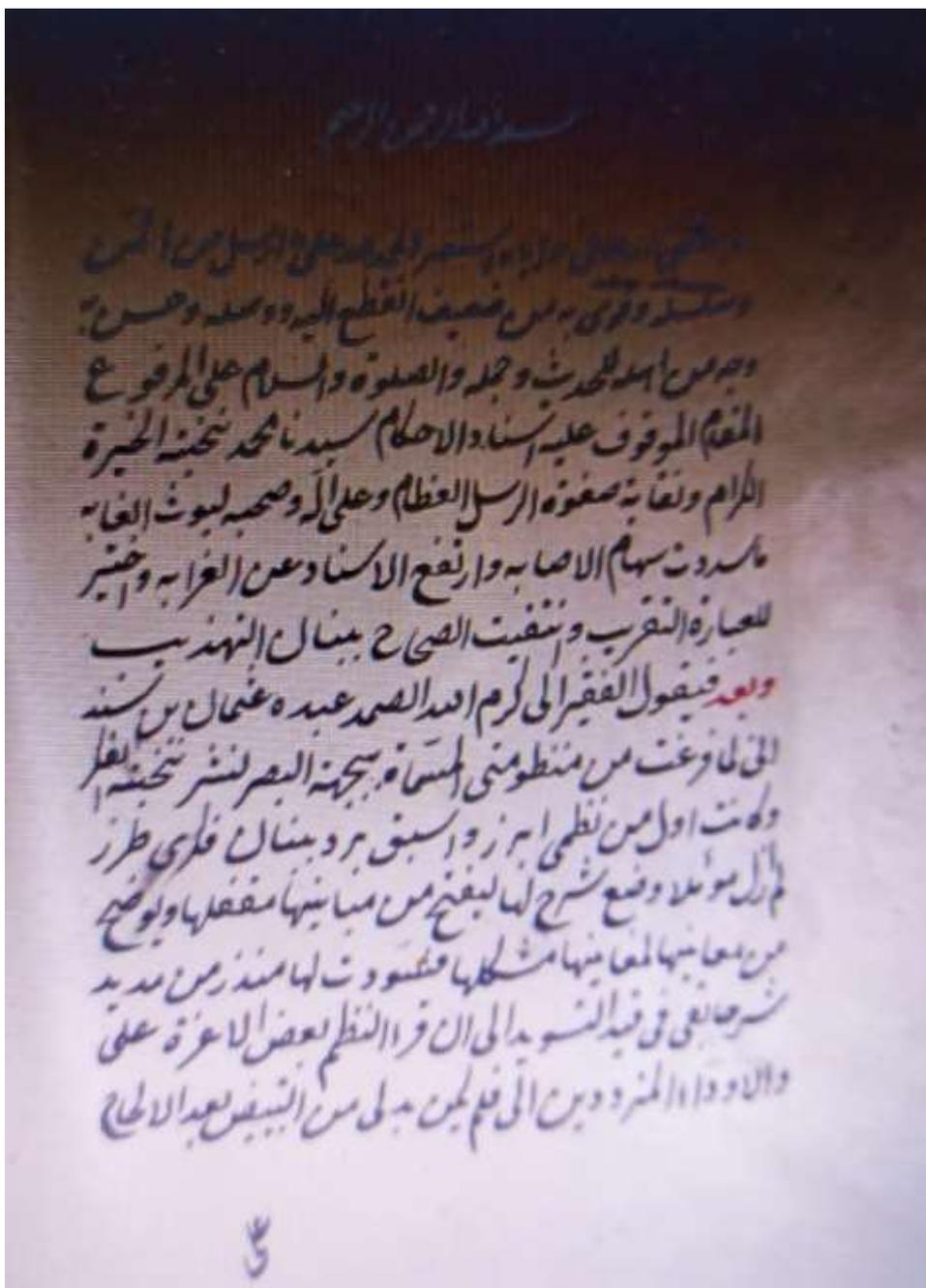
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	
راجي الغنى من صرب محمد	مقول عثمان سليل سند
احسانه الغر السيطر السليل	لحمد لله على مسلسل
على اجل شافع ومرسل	نثر الصلوع مع سلام مرسل
ما وصى الاسناد بالقرابه	محمد في الال والصحابه
هادين في مدارج الصحاح	وسار اهل التقو والصحاح
وارقفت مقالر الاسناد	واسرقت منا مع الرشاد
وقدت في طرد انظام	واطلقت في اسطر ارقام
وابشمت عن رسد ثغور	وابتهجت عن غرر سطور
وحسنت ماثر الاخبار	و رجحت مطارق الاخبار
كالنور من كائمه الازاهر	في بعدا فالعلم من البصائر
ويكسب الرب عن المراتب	بحلو صدى كجريل عن الالف
ويجعل الصغير كالكبير	ويحقق لكامل بالمشهور
ويرفع الادي على الارائك	ويبلغ الملوك فضل المالك
الى اقتفاء الشرحه السنيه	اذ يوضح المسالك السنيه
مخافة من ملل الطبايع	لكنه قد صار ذالني اتع
تباينت في مطلق الاوقه	كانها اطعميه شهيه
علم حديث سيد الامام	وان من الواعها بحسام
واسهبوا واخفروا واقفوا	والحل في شانها قد حرروا
ووثقوا وامضوا ورفقوا	وحتوا ونظروا وحققوا
وصوبوا وضعفوا وعللوا	وقيدوا واطلقوا وارسلوا
واستوعبوا وربوا واتحبوا	واستسخطوا وضبطوا واعزوا
فانظر الى كتب الامام ابن حجر	وان ترم من كتبهم كل البصر
احمد القاني طريق الشافع	الصغلا في الهمام السافى
ومهم من الرجز او وضعه	كم مغلق من العلوم فتحه
وطرف طرف في متى سرجه	ورند فكر في مصم قد حده
او يدرك التقرب في الاصابه	من ذا الذي يقار بالاصابه
في حصرها اصطلاح ارباب الاقصد	وهل ترى نثر نخبة الفكر

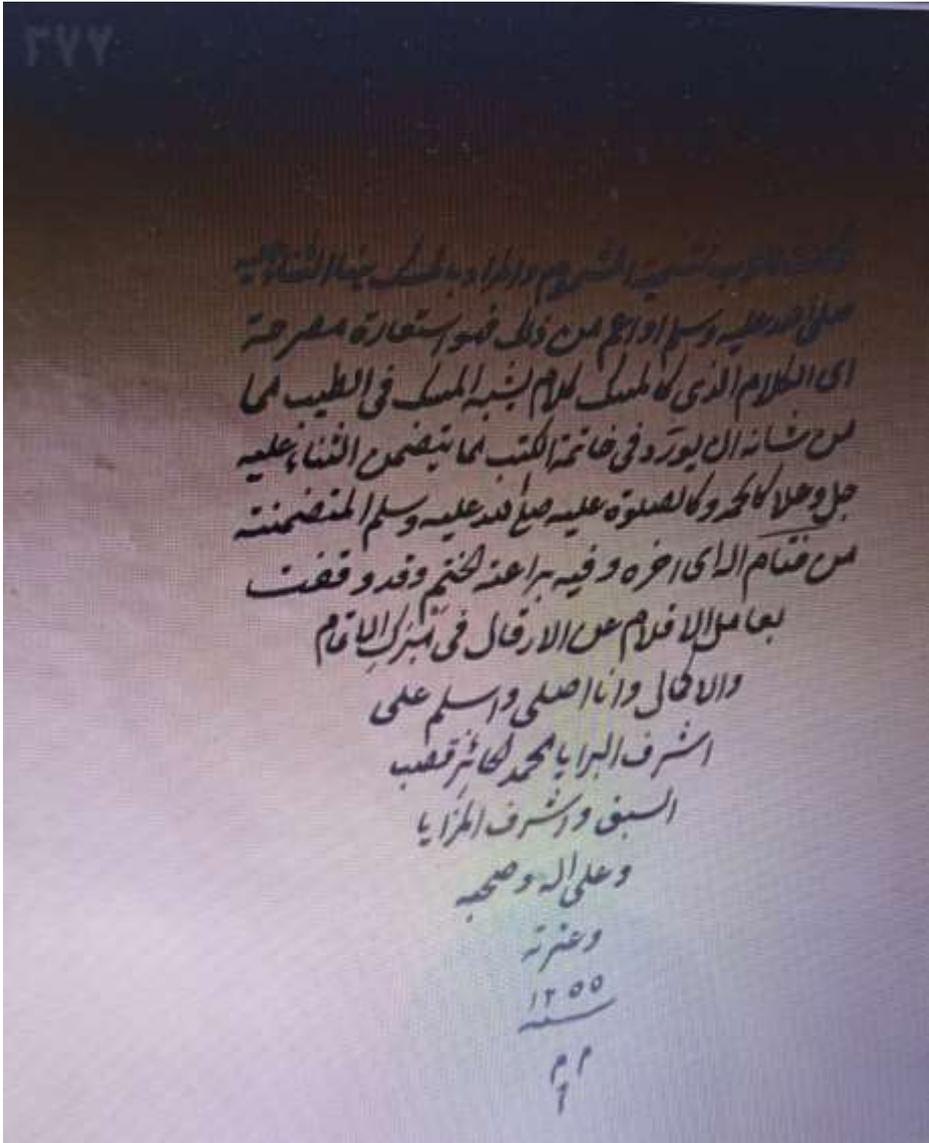


الصفحة الأخيرة النسخة ب



الصفحة الأخيرة من نسخة الشرح المعتمد (الغرر)





الصفحة الأخيرة من نسخة الشرح غير المعتمد



**بَهْجَةُ الْبَصْرِ
فِي نَظْمِ نَثْرٍ عَقْدِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- يقولُ عثمانُ سليلُ (١) سَنَدِ (٢) راجيُ الغنى مِنْ مَنْ (٣) رَبِّ صَمَدِ
 ٢- الحمدُ لله على مُسَلَّسِ (٤) إِحْسَانِهِ الْغَمْرِ (٥) الْبَسِيطِ (٦) السَّلْسَلِ (٧)
 ٣- ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلامِ مُرْسَلِ عَلَى أَجَلِّ شَافِعٍ وَمُرْسَلِ (٨)
 ٤- مُحَمَّدٍ وَالْأَلِ وَالصَّحَابَةِ مَا وُصِفَ الْإِسْنَادُ بِالْغَرَابَةِ
 ٥- وَسَارَ أَهْلُ النَّقْدِ وَالتَّصْحِيحِ هَادِينَ فِي مَدَارِجِ الصَّحِيحِ (٩)

(١) قال في الغرر: "أي ولد".

(٢) هذه من الموافقة الغربية حيث إن اسم أبيه سند والسند سلسلة الرجال الموصلة للمتنب (م).

(٣) هذا يسمى جناساً عند البلاغيين والجناس هو: توافق الكلمتين لفظاً واختلافهما معنى ونوعه هنا ناقص لاختلاف الحركات وهو كثير في هذا النظم فقس عليه غيره مما سيأتي (م).

(٤) قال في الغرر: "متصل".

(٥) قال في الغرر: "والغمر بفتح الغين المعجمة وسكون الميم: الكثير".

(٦) قال في الغرر: "البسيط أي المنشور"، أي: الواسع مأخوذ من البسط، لا بمعنى اليسير كما يستعمله العامة (م).

(٧) قال في الغرر: "السلسل أي العذب".

(٨) جناس تام لاتفاق الكلمتين في كل شيء (في الحروف وترتيبها وعددها وحركاتها) فإن اختلفت الكلمتان في واحد من هذه الأربع فهو ناقص (م).

(٩) قال في الغرر: "مدارج أي مسالك الصحيح من الحديث".

- ٦- وَأَشْرَقَتْ مَنَاهِجُ الرَّشَادِ (١) وَأَرْتَفَعَتْ مَعَالِمُ الْإِسْنَادِ
 ٧- وَأُطْلِقَتْ (٢) فِي أَسْطُرٍ أَقْلَامُ وَقِيَّدَتْ فِي طُرُرٍ (٣) أَنْظَامُ (٤)
 ٨- وَابْتَهَجَتْ عَنْ غُرُرٍ سُطُورُ وَابْتَسَمَتْ عَنْ دُرُرٍ تُغُورُ
 ٩- وَدُبَّجَتْ (٥) مَطَارِفُ الْأَخْبَارِ (٦) وَحَسَّنَتْ مَآثِرُ الْأَخْيَارِ
 ١٠- وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ مِنَ الْبَصَائِرِ كَالنُّورِ (٧) مِنْ كَمَائِمِ (٨) الْأَزَاهِرِ
 ١١- يَجْلُو صَدَى الْجَهْلِ عَنِ الْأَلْبَابِ وَيَكْشِفُ الرَّيْبَ عَنِ الْمُرْتَابِ
 ١٢- وَيُلْحِقُ الْخَامِلَ بِالْمَشْهُورِ وَيَجْعَلُ الصَّغِيرَ كَالْكَبِيرِ
 ١٣- وَيُبْلِغُ الْمَمْلُوكَ فَضْلَ مَالِكِ (٩) وَيَرْفَعُ الْأَذْنَى عَلَى الْأَرَائِكِ
 ١٤- إِذْ يُوضِحُ الْمَسَالِكَ السَّنِيَّةَ إِلَى اقْتِفَاءِ الشَّرْعَةِ السَّنِيَّةِ
 ١٥- لَكِنَّهُ قَدْ صَارَ ذَا أَنْوَاعٍ مَخَافَةً مِنْ مَلَلِ الطَّبَاعِ

(١) قال في الغرر: "مناهج أي طرق الرشاد أي الاهتداء، والمراد بمناهج الرشاد أدلته الموصلة إليه، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ لأنها طرق تفضي بالمتبع لها إلى الرشاد الذي هو الاهتداء".

(٢) (ب): "واطلعت"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٣) قال في الغرر: "طُرُر بضم ففتح، جمع طرة، وتُقَال لمعانٍ... والمراد بالطرر هنا: جوانب الأوراق، وتُجمع كثرة أيضاً على طرار بكسر الطاء".

(٤) قال في الغرر: "جمع النظم".

(٥) قال في الغرر: "أي رُبِّيت"، وفي هامش (أ): "التدبيج: التحسين".

(٦) قال في الغرر: "والمراد بمطارف الأخبار أسانيدُها لأنها أوصاف لها تجمل وتزهو بها كما يزهو اللابس بالمطارف...".

(٧) الزهر الأبيض (م).

(٨) قال في الغرر: "كمائم جمع كمامة، جمع كم: غطاء النور، بالكسر فيهما".

(٩) (ب): "المالك"، والمثبت من (أ) والغرر.

- ١٦ - كَانَهَا أَطْعَمَةً^(١) شَهِيَّةً تَبَايَنَتْ فِي مُطْلَقِ الذُّوقِيَّةِ
 ١٧ - وَإِنَّ مِنْ أَنْوَاعِهِ^(٢) الْجِسَامِ عِلْمَ حَدِيثِ سَيِّدِ الْأَنَامِ
 ١٨ - وَالْعُلَمَاءِ^(٣) فِي شَأْنِهِ قَدْ حَرَّرُوا وَأَسْهَبُوا وَاخْتَصَرُوا وَاقْتَصَرُوا^(٤)
 ١٩ - وَبَحَثُوا^(٥) وَنَظَرُوا^(٦) وَحَقَّقُوا وَوَثَّقُوا وَآمَعُنُوا وَدَقَّقُوا
 ٢٠ - وَقَيَّدُوا وَأَطْلَقُوا وَأَرْسَلُوا وَصَوَّبُوا وَضَعَّفُوا^(٧) وَعَلَّلُوا
 ٢١ - وَاسْتَنْبَطُوا وَضَبَطُوا وَأَعْرَبُوا^(٨) وَاسْتَوْعَبُوا وَرَتَّبُوا وَأَنْتَخَبُوا
 ٢٢ - وَإِنْ تَرْمُ مِنْ كُتُبِهِمْ كُحْلَ الْبَصْرِ فَانظُرْ إِلَى كُتُبِ الْإِمَامِ ابْنِ حَبْرٍ
 ٢٣ - الْعَسْقَلَانِيِّ الْهُمَامِ الشَّافِعِيِّ^(٩) أَحْمَدِ^(١٠) الْقَافِي طَرِيقَ الشَّافِعِ^(١١)

(١) (ب): "أطعمية"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٢) (أ) و(ب): "أنواعها"، والمثبت من الغرر وقال: "أي العلم".

(٣) قال في الغرر: "والعلماء: بالقصر للوزن، والمراد بهم أهل الحديث".

(٤) قال في الغرر: "يقال اقتصر عليه: لم يتجاوزه، والمعنى اقتصروا على البحث فيه فلم يتجاوزه إلى غيره؛ لكونه الركن الأعظم؛ ولذا هاجروا له الأوطان، وطردهوا له أذواد الكرى عن موارد عيون الأجنان".

(٥) وزن هذه الكلمة (مُتَعَلَّنٌ) وَتُنْقَلُ إِلَى (فَعِلْتَنٌ) وَيَسْمَى (الْخَبْلُ) عِنْدَ الْعَرَوِضِيِّينَ وَهُوَ اجْتِمَاعُ الطِّيِّ وَالخَبْنِ وَهُوَ جَائِزٌ فِي جَمِيعِ تَفْعِيلَاتِ الرَّجَزِ مَعَ قَبْحِهِ، وَلِجَأِ النَّازِمِ إِلَيْهِ هُنَا كَثِيرًا (م).

(٦) انظر التعليق السابق (الخبيل) (م).

(٧) قال في الغرر: "وضَعَّفُوا حماية لحرم السنة ما أدرجه بعض الضعفاء في حيز مقبوله".

(٨) "وضبطوا وأعربوا" ليستا في الغرر، وإنما في (أ) و(ب).

(٩) أي: المتتمي للمذهب الشافعي (م).

(١٠) قال في الغرر: "وأحمد في النظم منون للضرورة".

(١١) أي: النبي الشافِعِ ﷺ، وفيه جناس كما لا يخفى (م).

- ٢٤- كَمْ مُغْلَقٍ مِنَ الْعُلُومِ فَتَحَهُ وَمُبْهَمٍ مِنَ الرُّمُوزِ أَوْضَحَهُ
 ٢٥- وَزَنْدٍ (١) فِكْرٍ فِي مُهَمِّ قَدَحَهُ وَطَرِيقِ طَرْفٍ (٢) فِي مُعَمَّى (٣) سَرَحَهُ
 ٢٦- مَنْ ذَا الَّذِي يُضَارِعُ (٤) الْإِصَابَةَ (٥) أَوْ يُدْرِكُ التَّقْرِيبَ (٦) فِي الْإِصَابَةِ (٧)
 ٢٧- وَهَلْ تَرَى نَثْرًا كُنْخَبَةَ الْفِكْرِ فِي حَصْرِهَا (٨) اصْطِلَاحَ أَزْبَابِ الْأَثْرِ
 ٢٨- لَكِنَّهَا مَثُورَةُ الْأَلْفَاظِ وَعَسِيرَةُ الْحِفْظِ عَلَى الْحِفَاظِ
 ٢٩- إِذْ حَفِظَ مَثُورِ الْكَلَامِ يَعْسُرُ وَالْحِفْظُ لِلْمَنْظُومِ مِنْهُ أَيْسَرُ

- (١) قال في الغرر: "زَند بفتح فسكون، وهو في الأصل: العود الذي تُقدح به النار...".
 (٢) قال في الغرر: "طَرِق بكسر فسكون، هو في الأصل: الكريم من الخيل، واستُعير هنا لنظر طرف بفتح فسكون، أي: عين".
 (٣) قال في الغرر: "والمعمى لغة: اسم مفعول، عمى الشيء يعميه تعمية: أخفاه...".
 (٤) في الغرر: "يضارع"، وفي النسختين: "يقارب".
 (٥) قال في الغرر: "الإصابة في الصحابة، أي لا أحد يضارعه في هذا الكتاب الذي أتى فيه بالعجب العجاب من الفوائد التي لم يستغن عنها طالب ولا كتاب".
 (٦) قال في الغرر: "التقريب في أسماء الرجال الذي صُربت به في سائر الأعصار الأمثال".
 (٧) قال في الغرر: "الإصابة خلاف الخطأ".
 (٨) لو قال: (في ذكرها) بدل (في حصرها) لكان أولى؛ فهي على كثرة مباحثها لم تستوعب وتحصر جميع المباحث؛ فقد قال الحازمي في كتاب العجالة: عِلْمُ الْحَدِيثِ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ تَبْلُغُ مِائَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ لَوْ أَنْفَقَ الطَّالِبُ فِيهِ عُمُرَهُ لَمَا أَدْرَكَ نَهَائَتَهُ. اهـ (م).

- ٣٠- هَذَا (١) وَإِنِّي إِلَى النَّظَامِ أَشْتَاقُ كَالْخُمْصَانِ (٢) لِلطَّعَامِ
 ٣١- أَعْتَدُهُ (٣) مِنْ حَلِيَّةِ الْأَنْجَابِ وَعُدَّةِ الْمِنْطِيقِ (٤) فِي الْخِطَابِ
 ٣٢- كَمْ أَرْتَعَ الْأَنْظَارَ فِي رِيَاضِهِ وَأَكْرَعَ الْأَفْكَارَ فِي حِيَاضِهِ (٥)
 ٣٣- فُقُمْتُ شُكْرًا طَالِبًا لِلْقُرْبَةِ مُشَمَّرًا لِنَظْمِ هَذَا النُّخْبَةِ
 ٣٤- مُسَمِّيًا إِيَّاهُ بِبَهْجَةِ الْبَصْرِ فِي نَظْمِ نَثْرِ عَقْدِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ
 ٣٥- فَاللَّهُ (٦) رَبِّي أَسْأَلُ الْإِسْعَادَ (٧) فِي إِكْمَالِ مَا قَصَدْتُ مِنْ مُؤَلَّفٍ



(١) قال في الغرر: "هذا: يُؤتى به للفصل بين أسلوبين، ومحلّه إما رفع على الابتداء، أو على أنّه خبر، أو فاعل لمحذوف، أو نصب، فالتقدير: هذا كما أذكر، أو الأمر هذا، أو مضى هذا، أو خذ هذا، وهو اقتضاب فيه نوع مناسبة ارتباط، على حدّ ما قيل في قوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّالِفِينَ لَشَرَّ مَقَابٍ﴾ [ص: ٥٥]، قال ابن الأثير: في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علامة وكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر".

(٢) قال في الغرر: "كالخمصان: بضم الخاء المعجمة أي كالضامر البطن جوعاً".

(٣) أي: هيأته وأعدته ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّتْ لَهُنَّ مُمَكَّاتٍ﴾ [يوسف: ٣١] (م).

(٤) قال في الغرر: "المنطيق: البليغ".

(٥) الضمير في (أرتع وأكرع) يعود إلى النظم (م).

(٦) يصح فيه الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر، ويصح النصب على أنه مفعول مقدم (م).

(٧) قال في الغرر: "الإسعاد: أي الإعانة، قال في مختصر الصحاح: الإسعاد: الإعانة والمساعدة: المعاونة".

(مقدمة في حد هذا العلم) (١)

- ٣٦- عِلْمُ الْحَدِيثِ مِثْلَمَا قَدْ زِدْتُهُ عَلَى الَّذِي مِنْ أَصْلِهِ نَظَّمْتُهُ (٢)
- ٣٧- عِلْمٌ بِهِ يُبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِ لَاحِقَةِ لِلْمَتْنِ وَالرَّجَالِ (٣)
- ٣٨- وَبَعْضُهُمْ قَالَ بَأَنَّهُ يُرَى إِدْرَاكُ مَا مِنْ حَالِ ذَيْنِ (٤) قَدْ طَرَا (٥)
- ٣٩- وَالسَّنَدُ النَّاقِلُ (٦) وَالْإِسْنَادُ إِخْبَارُهُمْ عَنْهُ وَقَدْ يُرَادُ
- ٤٠- بِكُلِّ وَاحِدٍ (٧) ذَكَرْتُ الْآخِرُ (٨) وَالْمَتْنُ غَايَةٌ لَهُ وَآخِرُ



- (١) (أ) و (ب): "باب في حد هذا العلم"، والمثبت من الغرر.
- (٢) يعني: أنه زاد هذه المقدمة في تعريف علم المصطلح وما بعده من البيت السادس والثلاثين إلى البيت الأربعين على ما في الأصل وهو متن النخبة (م).
- (٣) أي: من حيث القبول والرد (م).
- (٤) قال في الغرر: "ذین أي المتن والرجال".
- (٥) لا فرق جوهرياً بين التعريف هذا والذي قبله عند التأمل (م).
- (٦) الناقل: اسم فاعل لناقل الحديث وهم الرجال، ولو قال: (والسند الرجال) أي سلسلة الرجال لكان أدق والله أعلم (م).
- (٧) قال في الغرر: "بكل واحد من السند والإسناد".
- (٨) أي: قد يراد بالسند الإسناد والعكس (م).

(باب في حد الخبر)

- ٤١- وَإِنْ تَرُمَّ حَدَّ حَقِيقَةِ الْخَبَرِ فَهُوَ الَّذِي يُنْمَى لِسَيِّدِ الْبَشَرِ
 ٤٢- أَوْ لِصَحَابِيٍّ أُضِيفَ أَوْ إِلَى مَنْ دُونَهُ قَوْلًا جَرَى أَوْ عَمَلًا
 ٤٣- أَوْ كَانَ تَقْرِيرًا^(١) أُضِيفَ أَوْ صِفَهُ وَعِنْدَ جَمْعِ^(٢) الْحَدِيثِ رَادْفَهُ^(٣)
 ٤٤- وَقِيلَ ذَا^(٤) إِلَى نَبِيِّنَا أَنْتَمَى وَذَا^(٥) لِلْغَيْرِ وَبَعْضُ عَمَّا
 ٤٥- ذَا^(٦) وَذَا^(٧) عَلَى نَبِيِّنَا قَصْرُ^(٨) كَمَالَهُ بَعْضُ دَوِي الْعِلْمِ ذَكَرُ



- (١) (ب): "تقديرًا"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٢) قال في الغرر: "جمع من المحدثين".
 (٣) قال في الغرر: "الحديث رادفه أي الخبر، فحد الحديث هو حد الخبر السابق"، أي: عند بعضهم الخبر والحديث مترادفان (م).
 (٤) قال في الغرر: "ذا يعني الحديث".
 (٥) قال في الغرر: "وذاك يعني الخبر".
 (٦) أي: عمم الخبر للنبي ولغيره (م).
 (٧) أي: الحديث قَصْرُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَطْ (م).
 (٨) قال في الغرر: "ذاك أي الخبر، فقال: الخبر ما أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا ذَا أَي الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ مَا أُسْنَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً".

(باب في انقسامه^(١) إلى متواتر وأحاد)

- ٤٦- وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ذُو تَوَاتُرٍ وَخَبَرُ الْأَحَادِ عِنْدَ الْحَاصِرِ
 ٤٧- فَالْمُتَوَاتِرُ الَّذِي تَعَدَّدَا^(٢) سَنَدُهُ وَكَانَ أَيْضًا عَدَدًا
 ٤٨- فِي العُرْفِ يَسْتَحِيلُ مِنْهُمْ الكَذِبُ عَلَى التَّوَاتُي^(٣) وَلَا خِر^(٤) صَحِبْ
 ٤٩- بَأَنَّ رَوَوْا عَنْ مِثْلِهِمْ وَإِنْ يَزِدُ بَعْضُ الْأَسَانِيدِ لَهُ لَا نَتَقَدُّ
 ٥٠- وَهُوَ عَلَى المَقَالَةِ المَشْهُورَةِ يُفِيدُ مَا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ
 ٥١- وَخَبَرُ الْأَحَادِ ذُو أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٌ مَشْهُورَةٌ الْأَسَامِي
 ٥٢- فَمَا بِزَائِدٍ عَلَى اثْنَيْنِ حُصِرَ مَشْهُورُهُمْ وَإِنْ عَلاهُ لَمْ يُضِرْ
 ٥٣- وَالْمُسْتَفِيضُ قَالَ بَعْضُ رَادَفِهِ وَمَالَ آخِرُونَ لِلْمُخَالَفَةِ
 ٥٤- بَأَنَّ هَذَا مَا اسْتَوَى ابْتِدَاؤُهُ مِنْ حَيْثُ عَدُّ الطَّرْقِ وَانْتِهَاؤُهُ
 ٥٥- وَرَبَّمَا أَطْلَقَهُ أَهْلُ الْأَثَرِ عَلَى الَّذِي فِي الْأُسْنِ النَّاسِ اشْتَهَرَ^(٥)
 ٥٦- ثُمَّ^(٦) العَزِيزُ مَا بِالِاثْنَيْنِ أَنْحَصَرَ وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ يُعْتَبَرُ

(١) (ب): "أقسامه"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٢) قال في الغرر: "وألف تعددا للإطلاق".

(٣) قال في الغرر: "بإبدال الهمزة الأصلية ياء، أي: التوافق".

(٤) قال في الغرر: "لآخر: أي لنهاية طباقه".

(٥) قال في الغرر: "فيعم ما له إسناد واحد فصاعد بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً".

(٦) قال في الغرر: "ثم الثاني من أقسام خبر الأحاد".

- ٥٧- وَمَا بَفَرْدٍ وَاحِدٍ يَنْحَصِرُ فَهُوَ غَرِيبٌ النَّقْلِ فِيمَا ذَكَرُوا
 ٥٨- وَمَا سِوَى الْأَوَّلِ (١) مِنْهُ مَا وَرَدَ قَبُولُهُ حَتْمًا (٢) وَمِنْهُ مَا يُرَدُّ
 ٥٩- إِذْ لَا بِهِ (٣) إِثْبَاتٌ حُكْمٍ يَحْصُلُ إِنْ لَمْ يُمَيِّزْ وَصَفُ شَخْصٍ يَنْقَلُ (٤)
 ٦٠- وَقَدْ تُفِيدُ النَّظْرِيَّ إِنْ تَرَدُّ قَرِينَةٌ وَقِيلَ مَعَهَا لَمْ تُفِدْ
 ٦١- وَذَا (٥) غَرَابَةٌ بِأَصْلِ السَّنَدِ سِمَةٌ (٦) بِفَرْدٍ مُطْلَقٍ وَقَيِّدِ

(١) قال في الغرر: "من قسمي الخبر، وهو القسم الثاني المنطلق عليه اسم الأحاد سواء كان مشهوراً أم عزيزاً أم غريباً".

(٢) قال في الغرر: "قبوله أي كون العمل به حتماً أي واجباً كما فسره به في شرح الأصل فإنه قال: «وهو ما يجب العمل به عند الجمهور»، وفيه أنه تعريف له بحكمه، وهو دوري؛ لتوقف العلم بوجود العمل على العلم بكونه مقبولاً، وتوقف العلم بكونه مقبولاً على العلم بكون العمل به واجباً توقف العلم بالمحدود على العلم بحدده...".

(٣) قال في الغرر: "لا به أي بالقسم الثاني من قسمي الخبر المنقسم إلى الثلاثة الأقسام أو الأربعة على تغاير المشهور والمستفيض كما مر".

(٤) (أ) و (ب) ورد فيهما البيتين الأخيرين على النحو الآتي:

وبعض هذه سوى الأول قد يُقبل في العرف وبعض قد يُرد
 إذ لا بها إثبات حكم يحصل إن لم يميز من لهنّ ينقل
 والمثبت من الغرر.

(٥) قال في الغرر: "وما كان ذا غرابة".

قلت: حذف كان واسمها وإبقاء خبرها ليس على إطلاقه كما هو هنا فجعل (ذا) خبراً لكان المحذوفة مع اسمها بإطلاق لا يُعرف في اللغة، بل يجوز بشرط كأن يكون بعد لو وإن الشرطيتين كقوله: التمس ولو خاتماً من حديد، وكقول: إن خيراً فخير، أو دلت قرينة على النصب بكان كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ فقد دلت على ذلك كان السابقة في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾، ولو قال: (وذو غرابة) على أنه مبتدأ لسلم من ذلك، ويصح فيه جعله منصوباً على الاشتغال والتقدير: سِمٌ ذَا غَرَابَةٍ سِمَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (م).

(٦) قال في الغرر: "سِمَةٌ أي أعلمه أمر من السمة وهي العلامة".

- ٦٢ - سِوَاهُ بِالنَّسْبِيِّ (١) لَكِنْ ذَا يَقْلُ إِطْلَاقُ فَرْدِيَّتِهِ (٢) كَمَا نُقِلُ
 ٦٣ - ثُمَّ الصَّحِيحُ نَقْلُ عَدْلٍ اتَّصَلَ سَنَدُهُ وَتَمَّ ضَبْطًا وَكَمَلُ
 ٦٤ - غَيْرَ مُعَلَّلٍ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِّنَ الشُّذُودِ يَعْتَرِيهِ
 ٦٥ - وَذَا (٣) صَحِيحُ الذَّاتِ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ مَّرْتَبَةً كَالْوَصْفِ حَيْثُ يَخْتَلِفُ
 ٦٦ - لِذَا الْبُخَارِيُّ الصَّدُوقَ (٤) قَدَّمُوا وَبَعْدَهُ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ
 ٦٧ - ثُمَّ الَّذِي جَاءَ (٥) عَلَى شَرْطِهِمَا وَحَسَنُ الذَّاتِ (٦) لَدَيْهِمْ أُعْلِمَا
 ٦٨ - بِأَنَّهُ مَا خَفَّ ضَبْطًا وَرَأَوَا صِحَّتَهُ إِنْ كَانَ طُرُقُ مَا رَوَوْا
 ٦٩ - كَثِيرَةً وَوَصَفُهُ قَدْ انْفَرَدَ فَإِنْ يَكُونَا جُمَعَا كَمَا وَرَدُ
 ٧٠ - لِلتَّرْمِذِيِّ فَهُوَ لِلتَّرْدُدِ فِي نَاقِلٍ حَيْثُ أَتَى التَّفَرُّدُ (٧)
 ٧١ - أَوْ لَا فَقُلْ إِطْلَاقُ كُلِّ ذَيْنِ عَلَيْهِ (٨) بِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ

(١) (ب): "بالنبي"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٢) قال في الغرر: "ويكثر إطلاق الغريب عليه...".

(٣) اسم إشارة أي: هذا (م).

(٤) لو قال: (لذا البخاري الإمام قَدَّمُوا) لكان أولى؛ فالصدوق في أصل الاصطلاح هو خفيف الضبط، والبخاري ثقة حافظ ضابط لا يُسأل عن مثله (م).

(٥) (ب): "جا"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٦) قال في الغرر: "أي ما حسنه لا لأمر خارج كالاعتضاد".

(٧) قال في الغرر: "أي حيث انفرد بتلك الرواية".

(٨) قال في الغرر: "كل من ذين الوصفين أعني الصحيح والحسن عليه".

- ٧٢- وَكُلُّ مَا يَزِيدُهُ رَاوِيهِمَا (١) فَذُو قَبُولٍ (٢) عِنْدَ جُلِّ (٣) الْعُلَمَاءِ
 ٧٣- إِنْ لَمْ يُنَافِ مَنْ تَرَاهُ أَوْثَقَا مِنْ رَاوِيَيْهِمَا (٤) وَقِيلَ مُطْلَقًا
 ٧٤- وَإِنْ يُخَالِفُ نَاقِلٌ بَارِجًا مِنْهُ فَذَا (٥) الْمَحْفُوظَ سَمِّ مُفْصِحًا
 ٧٥- وَذَلِكَ الْمَرْجُوحُ حَتْمًا سَمَّهُ بِذِي شُدُوزٍ عِنْدَ أَهْلِ عِلْمِهِ
 ٧٦- وَإِنْ يَكُنْ ضَعْفٌ مَعَ الْمُخَالَفَةِ (٦) فَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الطَّائِفَةِ
 ٧٧- وَمَا تَرَى يُوصَفُ بِالضَّعِيفِ فَمُنْكَرٌ (٧) مُقَابِلُ الْمَعْرُوفِ
 ٧٨- وَفَرْدُهُ (٨) التَّسْبِي (٩) مَهْمَا تَابَعَهُ سِوَاهُ (١٠) حَتْمًا سَمَّهُ مُتَابِعَهُ (١١)

- (١) قال في الغرر: "أي الصحيح والحسن".
 (٢) قال في الغرر: "لكون راوييهما لا يكون إلا ثقة، وزيادة الثقة حسبما حكاها الخطيب ومشى عليه العراقي في ألفيته مقبولة".
 (٣) (ب): "كل"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٤) (أ): "رواييهما"، والمثبت من (ب) والغرر.
 (٥) قال في الغرر: "أي فالثابت عن الأرجح".
 (٦) قال في الغرر: "مع المخالفة منه لغيره من الثقات".
 (٧) (ب): "فنكر"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٨) قال في الغرر: "ولما أنهى الكلام على الشاذ والمنكر المجتمعين في الانفراد وما قابلهما، أردف كلاً من الشاذ والمنكر بيان الطريق المبيّن للانفراد وعدمه فقال: وفردة...".
 (٩) (ب): "النبي"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (١٠) قال في الغرر: "سواه أي سوى الفرد النسبي".
 (١١) أي سَمِّ الموافق له متابعاً (م).

- ٧٩- وَإِنْ تَجِدَ مَا (١) يُشْبِهُ النَّسَبِيَّ فَشَاهِدْ يُلْفَى (٢) بِهِ قَوِيًّا
 ٨٠- وَالْإِعْتِبَارُ هُوَ أَنْ تَتَّبَعَا (٣)
 ٨١- وَذَلِكَ الْمَقْبُولُ أَيْضًا يَنْقَسِمُ قَسَمِينَ مَعْمُولٌ بِهِ بِأَنْ (٤) سَلِمَ
 ٨٢- مِنْ خَبَرٍ مُعَارِضٍ لَهُ وَذَا سُمِّيَ مُحْكَمًا لِكُلِّ مَنْ حَذَا
 ٨٣- وَمَا بِمِثْلِهِ مُعَارِضٌ عُرِفَ إِنَّ أَمَكْنَ الْجَمْعُ بِنَوْعِ الْمُخْتَلِفِ
 ٨٤- وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ : لَا طَيْرَهُ مَعَ فِرٍّ مِنْهُ مِثْلَ رَاءِ الْقَسْوَرَةِ (٥)
 ٨٥- أَوْ لَا (٦) وَلَكِنْ ثَبَتَ التَّأَخُّرُ لِوَاحِدٍ فَالنَّاسِخُ الْمُوَخَّرُ
 ٨٦- وَذَلِكَ الْمُقَدَّمُ الْمَنْسُوخُ كَمَا بِهِ قَدْ صَرَّحَ الشُّيُوخُ
 ٨٧- أَوْ لَا (٧) فَبِالْتَّرَجِيحِ فِي هَذَا اكْتُنْفِي وَبَعْدَهُ مَالُوا إِلَيَّ التَّوَقُّفِ



- (١) قال في الغرر: "أبي متناً يُروى من حديث صحابي آخر".
 (٢) (ب): "يلقى"، والمثبت من (أ) والغرر وقال فيه: "يلقى أي يوجد الفرد النسبي به أي بالشاهد المذكور قويا".
 (٣) أصلها: تَتَّبَعَا فَحُذِفَتِ التَّاءُ الْأُولَى تَخْفِيفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ نَكَدُ تَمَيَّرُ مِنَ الْقَيْطِ ﴾ والأصل: تَمَيَّرُ: تَمَيَّرُ (م).
 (٤) (أ) و (ب): "كان"، والمثبت من الغرر.
 (٥) (أ) و (ب): "راءٍ قسوره"، والمثبت من الغرر.
 (٦) قال في الغرر: "أو لا جمع بين المتنين المختلفين مدلولاً ممكن".
 (٧) قال في الغرر: "أو لا يُعلم المتقدم من المتأخر مع تنافي مدلوليهما وتعذر الجمع بينهما".

(أقسام المردود)

- ٨٨- مَرْدُودُهُ^(١) إِمَّا لِسَقْطٍ أَوْ هُوَا^(٢) لِأَجْلِ طَعْنٍ لَاحِقٍ مَن قَدْ رَوَى
 ٨٩- فَالسَّقْطُ إِمَّا جَاءَ مِنْ مَبَادِي سَنَدِهِ مِنْ جَامِعِ الْإِسْنَادِ
 ٩٠- أَوْ مُنْتَهَاهُ بَعْدَ رَاوٍ تَابِعِي أَوْ غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ مِنْ مَوَاضِعِ
 ٩١- فَأَوَّلُ مُعَلَّقٍ وَالْمُرْسَلُ مَا بَعْدَهُ وَمَا يَلِيهِ مُعْضَلُ
 ٩٢- إِنْ كَانَ بِإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا أَتَى ذَا السَّقْطِ لَكِنْ إِنْ تَوَالَ ثَبَتَا
 ٩٣- أَوْ لَا^(٣) فَذَاكَ مَا يُسَمَّى الْمُنْقَطِعَ وَالسَّقْطُ^(٤) مِنْهُ وَاضِحٌ لِمَنْ سَمِعَ
 ٩٤- وَقَدْ تَرَاهُ تَارَةً خَفِيًّا يَدْرِيه مَنْ كَانَ بِهِ خَفِيًّا
 ٩٥- فَأَوَّلُ^(٥) بَصَائِرِ الْحُذَّاقِ تُدْرِكُوهُ بَعْدَ التَّلَاقِي
 ٩٦- وَمِنْ هُنَا اخْتِيجَ إِلَى التَّأْرِيخِ لِيُعْرَفَ الْمَوْلِدُ لِلشُّيُوخِ
 ٩٧- وَغَيْرُهُ مِنْ زَمَنِ الرُّوَاةِ كَزَمَنِ الرَّحَلَةِ وَالْوَفَاةِ
 ٩٨- وَذَلِكَ الثَّانِي^(٦) هُوَ الْمُدَلَّسُ يُسَقِّطُ مَنْ حَدَّثَهُ الْمُدَلَّسُ

(١) قال في الغرر: "أي الحديث قسمان".

(٢) قال في الغرر: "أي الرد المفهوم من مردوده لأجل طعن لاحق من قد روى".

(٣) قال في الغرر: "أو لا يكون الساقط منه اثنان متواليًا".

(٤) قال في الغرر: "والسقط المتقدم بأنواعه".

(٥) قال في الغرر: "فأول نوعيه وهو ما اتضح فيه السقط".

(٦) قال في الغرر: "وذلك القسم الثاني الذي خفي فيه السقط".

- ٩٩- يَعْلو^(١) لِشَيْخِ شَيْخِهِ فَمَنْ عَلا
مَمَّنْ لَهُ^(٢) عَنْهُ^(٣) سَمَاعٌ عَقِلا
١٠٠- بِصَيْغِ^(٤) مُحْتَمَلَاتٍ لِلْقَا
مِنْ مُوهِمٍ وَصَلًا بِمَنْ لَهُ ارْتَقَى^(٥)
١٠١- وَرَدَّ مَنْ دَلَّسَ مُطْلَقًا مَلا
وَقِيلَ مَحْصُورُ الثَّقَاتِ قُبِلا
١٠٢- وَقِيلَ مَنْ يَنْدُرُ تَدْلِيْسًا قَبْلُ
وَصَحَّحَ الرَّدُّ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ^(٦)
١٠٣- وَإِنْ مَا بَوَّصَلِهِ الثَّقَاتُ
قَدْ صَرَّحُوا يَقْبَلُهُ أَثْبَاتُ
١٠٤- وَذَمَّ مِنْهُمْ شُعْبَةَ التَّدْلِيْسَا
وَفَرَّقَهُ لِكَوْنِهِ تَلْبِيْسًا^(٧)

(١) قال في الغرر: "يعلو أي ذلك المدلس المسقط من حديثه".

(٢) قال في الغرر: "أي للمدلس".

(٣) قال في الغرر: "أي عن الشيخ الذي ارتقى إليه".

(٤) قال في الغرر: "مؤدياً له المدلس بصيغ من صيغ الأداء".

(٥) قال في الغرر: "له ارتقى المدلس كعن وقال وأن مما يوهم الاتصال، فخرج المرسل الخفي فهما وإن اشتركا انقطاعاً فالمرسل الخفي مختص بمن روى عن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه كما سيأتي في بابه...".

(٦) قال في الغرر: "والأصح ما أشار إليه بقوله: وصحح الرد لحديث المدلس إذا جاء بلفظ محتمل الوصل كعن وأن وقال، وصرح بمفهوم محتمل بقوله: وإن ما بوصله الثقات قد صرّحوا كسمعت وحدثنا يقبله أئمة أثبات...".

(٧) الأبيات من قوله: "وذلك الثاني" إلى قوله: "كالمرسل الخفي" جاءت في (أ) كما يأتي:

وذلك الثاني هو المدلس بصيغ محتملات تلبيس
من موهمات كونه متصلاً عمّن له منه سماع عقلا
وكلّ ما ينقله مدلس فرده بصيغة تلتبس
بأن تكون للقاء تحتمل كعن وما شابهها من محتمل
وردّ أخبار أناس دلّسوا بهذه الألفاظ قول أقيس

- ١٠٥ - كَالْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ أَوْ يَسْمَعُ مِنَ الْمُعَاصِرِ (١)
 ١٠٦ - وَالطَّعْنُ (٢) إِذَا كَانَ يَكُونُ لِلْكَذِبِ أَوْ لِاتِّهَامِ نَاقِلٍ لَهُ نُسْبٍ
 ١٠٧ - أَوْ ذَا لِفُحْشٍ غَلَطٍ أَوْ غَفْلَتِهِ أَوْ فِسْقِهِ أَوْ وَهْمِهِ (٣) فِي نُسْبَتِهِ (٤)
 ١٠٨ - أَوْ كَانَ مَنْ رَوَاهُ ذَا مُخَالَفَةٍ لِثِقَةٍ فِي نَقْلِهِ قَدْ خَالَفَهُ
 ١٠٩ - أَوْ لِجَهَالَةِ الَّذِي لَهُ رَوَى أَوْ بِدَعَاةٍ عَلَى حَيْثُهَا انْطَوَى
 ١١٠ - أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ لِمَا رَوَى وَذِي (٥)
 ١١١ - يَلِيهِ مَتْرُوكٌ وَمَا يَلِيهِ بِمُنْكَرٍ سَمَّوَهُ لَكِنْ فِيهِ

والأكثر من قبلوا ما صرحا
 وقال آخرون رد مطلقا
 وجاءت في (ب):

وذلك الثاني هو المدلس
 بأن تكون للقاء تحتمل
 والمثبت من الأبيات من الغرر.

(١) (ب): "لم يلقَ من حدّته في الظاهر"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٢) قال في الغرر: "ولما أنهى الكلام على أقسام حكم الساقط من السند شرع في أسباب الطعن فقال: والطعن بعشرة أشياء بعضها يكون أشد في القدح من بعض، والمراد ثبوت واحد منها سبب للقدح، فما يتعلق بعدالة الراوي خمسة، وما يتعلق بالضبط مثلها...".

(٣) (أ) و (ب): "وهم"، والمثبت من الغرر.

(٤) قال في الغرر: "أي المروي إلى المروي عنه".

(٥) قال في الغرر: "وذي الأقسام العشرة، أولها وهو ما كان الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الخبر الموضوع".

- ١١٢ - خُلِفُ^(١) وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ كَذَا وَبَعْضُهُمْ بَغَيْرِ هَذَا أَخَذَا^(٢)
- ١١٣ - وَالْوَهُمُ إِنْ عَلِيهِ^(٣) بِالْقَرِينَةِ دَلٌّ كَجَمْعِ طُرُقِهِ الْمَأْمُونَةِ
- ١١٤ - فَهُوَ بِذَا^(٤) لَدَيْهِمُ الْمُعَلَّلُ كَوْضَلِ رَاوِيهِ لِمَا لَا يُوصَلُ
- ١١٥ - مِنْ كَوْنِهِ مُنْقَطِعًا أَوْ مُرْسَلًا أَوْ لِحَدِيثٍ فِي سِوَاهُ أَدْخَلَا
- ١١٦ - وَمَا بَتَغْيِيرِ سِيَاقِهِ وَوُجِدَ سَابِعُ أَقْسَامٍ فَسَمَّ إِنْ يَرِدُ
- ١١٧ - مُدْرَجِ إِسْنَادٍ وَهَذَا قُسِّمًا أَرْبَعِ أَقْسَامٍ حَكَاهَا الْعُلَمَاءُ
- ١١٨ - أَوْ^(٥) دَمِجٌ مَوْقُوفٌ بِمَرْفُوعٍ يَرِدُ فَمُدْرَجُ الْمَثْنِ يُسَمَّى مَا وَجِدَ
- ١١٩ - أَوْ^(٦) بِتَأَخُّرٍ مَعَ التَّقَدُّمِ فَذَا بِمَقْلُوبِ الطَّرِيقِ أَعْلِمِ
- ١٢٠ - أَوْ بِزِيَادَةٍ لِنَاقِلٍ نَقَلَ^(٧) فَهُوَ الْمَزِيدُ فِي طَرِيقِ اتِّصَلِ
- ١٢١ - وَشَرْطُهُ التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ فِي مَوْضِعِ الْمَزِيدِ بِالِاجْتِمَاعِ

- (١) قال في الغرر: "أي خلاف؛ إذ بعضهم لا يسمي ما كان الطعن فيه لكثرة غلط راويه منكر إلا إذا خالف غيره، والذي جرى عليه النثر عدم التقييد بالمخالفة".
- (٢) قال في الغرر: "فلم يسمّ كلاً منهما منكرًا؛ لاعتباره في المنكر قيد المخالفة".
- (٣) (أ) و (ب): "ووهم عليه"، والمثبت من الغرر.
- (٤) (أ) و (ب): "هو إذا"، والمثبت من الغرر.
- (٥) قال في الغرر: "أو أي أو كانت مخالفة الراوي للثقات بسبب دمج...".
- (٦) قال في الغرر: "أو كانت المخالفة التي هي سابع الأقسام بتأخر مع التقدّم في الأسماء على سبيل الغلط".
- (٧) قال في الغرر: "أو وُجد القسم السابع وهو المخالفة للثقات بزيادة لناقل أي لراوٍ نقل في أثناء الإسناد، ومن لم يزدّه أتقن ممن زاده".

- ١٢٢ - أَوْ (١) كَانَ بِالْإِبْدَالِ حَاصِلًا وَلَا مُرَجَّحٌ (٢) بِهِ خَفَا (٣) الْأَمْرَ أَنْجَلَى
 ١٢٣ - فَهُوَ لَدَيْهِمْ يُسَمَّى الْمُضْطَرِبُ وَغَالِبًا هَذَا لِإِسْنَادِ نُسْبِ
 ١٢٤ - وَيُوجَدُ الْإِبْدَالُ لِاخْتِبَارِ (٤) عَمْدًا كَمَا حُكِيَ لِلْبُخَارِيِّ (٥)
 ١٢٥ - مَعَ الْعُقَيْلِيِّ وَلَكِنْ يَسْتَمِرُّ جَوَازُهُ إِلَى مَرَامِ الْمُخْتَبِرِ
 ١٢٦ - أَوْ (٦) بِتَغْيِيرِ (٧) بَدَا فِي أَحْرَفِ أَوْ وَاحِدٍ فَسَمَّ بِالْمُصَحَّفِ
 ١٢٧ - مَعَ بَقَا (٨) سِيَاقِهِ (٩) وَعَرَّفِ مُغَيَّرَ الشُّكْلَاتِ (١٠) بِالْمُحَرَّفِ
 ١٢٨ - وَلَا يَجُوزُ صَاحِ (١١) أَنْ يُغَيَّرَا مَثْنٌ بِنَقْصٍ أَوْ مُرَادِفٍ يُرَى

- (١) قال في الغرر: "أو كان سابع الأقسام وهو المخالفة بالإبدال من راوٍ واحد بأن رواه مرة على وجه وآخر على وجه آخر مخالف له فصاعداً بأن يختلف راويان فأكثر...".
 (٢) قال في الغرر: "وُفُهِمَ من قوله: ولا مرجح أنه لو قام مرجح لإحدى الروایتين أو الروایات لكان الحكم للراجع".
 (٣) أصلها: خفاء بالمد وقُصِرَ ضرورةً لاستقامة الوزن (م).
 (٤) (أ): "لاختباري"، والمثبت من (ب) والغرر.
 (٥) (ب): "حكى عن البخاري"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٦) قال في الغرر: "أو كان القسم السابع وهو المخالفة بتغيير...".
 (٧) (أ): "بتغيير"، والمثبت من (ب) والغرر حيث قال: "بتغيير: بضم المثناة التحتية المشددة، مصدر تغير كتكلم".
 (٨) أصلها: بقاء بالمد وقُصِرَ ضرورةً لاستقامة الوزن (م).
 (٩) قال في الغرر: "مع بقا صورة الخط في سياقه إن كان ذلك التغيير بالنسبة إلى النقط".
 (١٠) قال في الغرر: "الشكلات: بسكون الكاف للوزن بالمحرّف، والمراد بالشكلات: الحركات الثلاث والسكون".
 (١١) قال في الغرر: "صاح: أي يا صاحبي، ولك كسر الحاء، ولك ضمها، وهو من المرخم الشاذ من وجهين"، أي: يا صاح ويعرف بالترخيم والأصل يا صاحبي (م).

- ١٢٩ - تَعَمَّداً إِلَّا لِعَالَمٍ بِمَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَبَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 ١٣٠ - فَإِنْ يَكُنْ مَعْنَى (١) عَلَيْكَ قَدْ خَفِيَ فَارْجِعْ لِمَا فِي ذَاكَ مِنْ مُصَنَّفِ (٢)
 ١٣١ - وَمَا حَوْتُهُ مِنْ بَيَانِ الْمُشْكِْلِ لِكَيْ تَرَى ذَاكَ الْخَفَاءَ يَنْجَلِي
 ١٣٢ - ثُمَّ الْجَهَالَةُ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ سَبَبُهَا نُعُوتٌ رَاوٍ كَثُرَتْ
 ١٣٣ - حَتَّى يُرَى بِغَيْرِ مَا بِهِ اشْتَهَرَ يَنْعَتُهُ النَّاسُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَ
 ١٣٤ - وَصَنَّفُوا فِي شَرْحِهِ الْمَوْضُوحَا (٣) لِكَيْ يُرَى الْجَهْلُ بِهِ (٤) مُوَضَّحَا
 ١٣٥ - أَوْ سَبَبُ الْجَهْلِ بِهِ الْإِقْلَالُ نَقْلًا (٥) فَعَنْهُ تَرَعَبُ النُّقَالُ
 ١٣٦ - وَصَنَّفُوا فِي حَقِّهِ الْوُحْدَانَا وَمِنْهُمْ نَجَلُ الْفَتَى سُفْيَانَا (٦)

(١) قال في الغرر: "معنى كلمة في الحديث".

(٢) قال في الغرر: "مصنّف: بفتح النون، أي كتاب من كتب اللغة، وهذا الفن يسمى غريب الحديث؛ لخفاء معناه، وما مرّ من النوع المسمى بالغريب؛ لانفراد راويه".

(٣) قال في الغرر: "وصنّف الخطيب أيضاً الموضّحاً بتشديد الضاد المعجمة المكسورة لأوهام الجمع والتفريق".

(٤) قال في الغرر: "به أي بالراوي المتعدد النعوت".

(٥) قال في الغرر: "الإقلال: بكسر الهمزة، مصدر أقلّ، أي سبب الجهل به كونه مقلاً، نقلاً أي رواية".

(٦) قال في الغرر: "الحسنُ نجَلُ بفتح النون وسكون الجيم أي ولد، الفتى سفيانا بألف الإطلاق، وسفیان لك فيه تثليث أوله"، هو الإمام الحافظ الحسن بن سفیان الشيباني السّوّي ت (٣٠٣ هـ)، وممن صنّف فيه كذلك الإمام مسلم صاحب الصحيح (م).

- ١٣٧- أَوْ (١) لَا يُسَمَّى النَّاقِلُ اخْتِصَارًا (٢) وَالْمُبَهَّمَاتِ صَنَّفُوا اخْتِصَارًا (٣)
 ١٣٨- فِي حَقِّهِ ثُمَّ حَدِيثُ الْمُبَهَّمِ مَا لَمْ يُسَمَّ بِاطِلٍ لَدَيْهِمْ
 ١٣٩- وَإِنْ يُعَدَّلُهُ بِلَفْظٍ مُبَهَّمٍ (٤) عَلَى الْأَصَحِّ الْمُرْتَضَى بَيْنَهُمْ
 ١٤٠- فَإِنْ وَجَدْتَ (٥) رَاوِيًا قَدْ سُمِّيَا وَكَانَ رَاوِيَهُ لَدَيْهِمْ أَلْفِيَا (٦)
 ١٤١- فَسَمِّهِ (٧) مَجْهُولَ عَيْنٍ إِنْ يَرِدُ وَحُكْمُهُ كَمُبَهَّمٍ فِيمَا عَاهَدُ
 ١٤٢- إِنْ لَمْ يُوَثِّقْهُ سِوَى مَنْ انْفَرَدَ عَنْهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ الْمُعْتَمَدِ (٨)
 ١٤٣- وَإِنْ رَوَى اثْنَانِ لَهُ فَصَاعِدَا فَسَمِّهِ مَجْهُولَ حَالٍ أَبَدَا
 ١٤٤- إِنْ لَمْ يُوَثِّقْ وَهُوَ الْمَسْتَوْرُ وَرَدَّ مَا أَسْنَدَهُ الْجُمْهُورُ



- (١) قال في الغرر: "أو سبب الجهل بالراوي أنه لا يُسَمَّى...".
 (٢) قال في الغرر: "أو شكًا أو نحو ذلك، وهو مهم، وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التي يُرَدُّ الخبر بها.."، أي: لا يُسَمَّى الناقل اختصاراً من الناقل عنه كقوله: أخبرني رجل ونحو ذلك (م).
 (٣) (ب): "اختياراً"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٤) كأن يقول مثلاً: حدثني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده ضعيفاً عند غيره (م).
 (٥) (ب): "تجد"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٦) (أ): "راويهِ واحداً لديهم ألفياً"، و (ب): "راويهِ واحد..."، والمثبت من الغرر.
 (٧) قال في الغرر: "أي من سُمِّي مع انفراد الراوي عنه".
 (٨) قال في الغرر: "إن لم يوثقه سوى من انفرد بالرواية عنه، فإن وثقه سوى من انفرد بالرواية عنه، وكان الموثق له من أئمة الجرح والتعديل زال عنه اسم الجهالة، وقُبلت روايته على القول الأصح المعتمد".

(فصل في البدعة) (١)

- ١٤٥ - وَبِدْعَةُ الرَّاوي لَدَيْهِمْ (٢) قَدْ تُرى لِسَبَبٍ يَجْعَلُهُ مُكْفَرًا
 ١٤٦ - أَوْ فَاسِقًا وَأَوَّلُ (٣) لَا يَقْبَلُ صَاحِبُهُ الْجَمْهُورُ حِينَ يَنْقُلُ
 ١٤٧ - وَيُقْبَلُ الثَّانِي (٤) وَلَكِنْ حَيْثُ لَمْ يَدْعُ إِلَى مَا لِابْتِدَاعٍ قَدْ عَزَمَ (٥)
 ١٤٨ - وَلَمْ يَكُنْ مَنقُولُهُ مُقَوِّيًا لِأَمْرِ بِدْعَةٍ إِلَيْهَا نُومِيًا
 ١٤٩ - وَرُدَّ فِي الْمُخْتَارِ إِنْ يُقَوِّي بِدْعَتَهُ بِذَا الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ (٦)
 ١٥٠ - كَمَا بِهِ قَدْ صَرَّحَ الْأَيْمَنُ كَالْجُوزِ جَانِي الْعَلِيِّ الْهَمَّةُ
 ١٥١ - وَمَا تُرى مِنْ سُوءِ حِفْظٍ (٧) لَزِمَا فَذَلِكَ الشَّاذُّ (٨) بِرَأْيِ عُلَمَاءِ

(١) قال في الغرر: "فصل في الكلام في البدعة والمبتدع فالمبتدع عرفاً من اعتقد خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا عناداً بل بنوع شبهة، واختُلف في قبول روايته وعدمه".

(٢) قال في الغرر: "أي عندهم، تأتي على قسمين".

(٣) أي: من كانت بدعته مكفرة (م).

(٤) قال في الغرر: "وهو المبتدع الذي لم يكفر بدعته بل فسق".

(٥) قال في الغرر: "فإن دعا إلى بدعته لم يقبل، وعلى هذا القول أكثر العلماء، وهو أعدل الأقوال عند ابن الصلاح".

(٦) قال في الغرر: "لعدم أمن غلبة الهوى عليه حينئذ".

(٧) قال في الغرر: "من سوء حفظ الراوي الذي هو السبب العاشر من أسباب الطعن في المروي".

(٨) بالتخفيف ضرورة (م).

- ١٥٢ - وَسَمَّهٖ مُخْتَلِطًا إِذَا طَرَا عَلَيْهِ ذَا كَفَقْدٍ رَاوٍ بَصْرًا (١)
 ١٥٣ - وَسَيَّءُ الْحِفْظِ إِذَا مَا تُوبِعَا بِنَاقِلٍ يَكُونُ مِنْهُ أَرْفَعَا
 ١٥٤ - أَوْ مِثْلَهُ لَا دُونَهُ (٢) وَالْمُرْسَلُ كَذَاكَ (٣) وَالْمَسْتُورُ حَيْثُ يَحْصُلُ
 ١٥٥ - مُخْتَلِطٌ مُدَلِّسٌ أَيْضًا يُرَى حَدِيثُ كُلِّ حَسَنًا مَتَى جَرَى (٤)
 ١٥٦ - وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ مَتْبُوعٍ وَمَنْ تَابَعَهُ يَكُونُ وَصْفُهُ حَسَنًا (٥)



- (١) قال في الغرر: "فالاختلاط الحادث يُقبل معه ما حدث به قبله على فرض تميز ما رواه قبله وما رواه فيه، وإن لم يتميَّز توقف عن كل ما رواه، كاشتباه الأمر فيه، وعُرف ذلك باعتبار الآخذين عنه".
 (٢) قال في الغرر: "لا إن كان متابعه بكسر الباء دونه أي دون المتابع بفتح الباء فلا يكون معتبراً في رقيته به إلى وصف الحسن".
 (٣) قال في الغرر: "والإسناد المرسل كذاك أي كسيء الحفظ فيما إذا تابعه من هو فوقه أو مثله في الصفات لا من دونه فلا يكون معتدلاً بمتابعته له في الارتقاء إلى ما يأتي".
 (٤) قال في الغرر: "أي حصل ولكن الحكم عليه بالحسن لا لذاته وذاك..".
 (٥) الأصل: يكون وصفه حسناً، وما ذكره الناظم فعلى لغة ربيعة (م).

(فصل) (١)

- ١٥٧ - وَيَنْتَهِي الْإِسْنَادُ عِنْدَهُمْ إِلَى نَبِيْنَا صَلَّى عَلَيْهِ مَنْ عَلا
 ١٥٨ - تَضْرِيحًا او (٢) حُكْمًا جَرَى مِنْ قَوْلِهِ أَوْ مِنْ تَقَارِيرَ لَهُ أَوْ فِعْلِهِ
 ١٥٩ - أَوْ لِلصَّحَابِيِّ (٣) عَلَى مَا قِيَّدَا وَهُوَ الَّذِي لَقِيَهُ مُوَحَّدَا
 ١٦٠ - وَمَاتَ مُؤْمِنًا وَلَوْ تَخَلَّلَا إِسْلَامَهُ كُفِّرَ عَلَى قَوْلِ جَلَا (٤)
 ١٦١ - أَوْ يَنْتَهِي لِلتَّابِعِيِّ وَهُوَ مَنْ يَلْقَى الصَّحَابِيَّ عَلَى ذَلِكَ السَّنَنِ (٥)
 ١٦٢ - سِوَى اشْتِرَاطِ صِفَةِ الْإِيمَانِ فَذَلِكَ خُصَّ بِلِقَا الْعَدْنَانِي
 ١٦٣ - وَالْأَوَّلَ الْمَرْفُوعَ سَمَّى الْعُلَمَاءُ وَالثَّانِي الْمَوْقُوفَ سَمَّوْهُ كَمَا
 ١٦٤ - ثَالِثُهَا الْمَقْطُوعُ سَمَّوْهُ وَمَنْ يَكُونُ دُونَ التَّابِعِيِّ شَبِيهًا (٦)

(١) قال في الغرر: "ولمّا فرغ من أبحاث المتن قبولاً وردّاً، أخذ يتكلّم على أحوال الإسناد فقال هذا فصل... وهو بمعنى فاصل أو مفصول، وهو هنا في الكلام على أحوال الإسناد من جهة من ينتهي إليه".

(٢) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليستقيم الوزن (م).

(٣) قال في الغرر: "للصحابي بفتح الصاد ويجوز الكسر".

(٤) قال في الغرر: "ولو تخلّل إسلامه كفر بأن ارتدّ بعد لقيته ﷺ مؤمناً به ثم عاد إلى الإسلام ثانياً ولم يره بعد عوده إليه فهو صحابي على قول جلا أي أوضح الحق ويئنه...".

(٥) قال في الغرر: "السنن بفتح السين المهملة والنون أي على ذلك الطريق المار في الصحابي، ولكن قيده ابن حبان بكونه حين رؤيته إياه في سن من يحفظ عنه...".

(٦) هذا مما يؤخذ على الناظم من الناحية العروضية حيث جعل نون التوكيد الخفيفة

- ١٦٥ - بِالتَّابِعِيِّ (١) وَأَطْلَقَ الْقَوْمُ الْأَثَرَ عَلَى الْأَخِيرَيْنِ وَمُسْنَدُ الْخَبَرِ
 ١٦٦ - مَرْفُوعٌ صَحْبِيٌّ أَتَى بِسَنَدِ ظَاهِرِهِ الْإِيصَالَ عِنْدَ الْمُسْنَدِ
 ١٦٧ - وَإِنْ يَكُنْ قَلَّ رِجَالُ السَّنَدِ مُنْتَهِيًّا إِلَى النَّبِيِّ أَحْمَدَ
 ١٦٨ - أَوْ لِإِمَامٍ فِي الْحَدِيثِ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ بِحِفْظِهِ مُعَرَّفَهُ
 ١٦٨ - كَشُعبَةٍ وَأَحْمَدٍ وَمَالِكٍ وَكَالْبُخَارِيِّ الْإِمَامِ النَّاسِكِ
 ١٦٩ - فَالْأَوَّلُ أَرْسَمَ بِالْعُلُوِّ الْمُطْلَقِ وَالثَّانِي النَّسْبِيَّ (٢) سَمَّ تَرْتَقِ
 ١٧٠ - لَكِنَّ فِيهِ (٣) تَحْصُلُ الْمُوَافَقَةُ كَمَا حَكَى أَهْلُ الْمَزَايَا الْفَائِقَةَ
 ١٧١ - وَهِيَ أَنْتَهَارًا وَرَأَى لِشَيْخِ أَحَدٍ مَمَّنْ غَدَا مُصَنَّفًا كَأَحْمَدَ
 ١٧٢ - مِنْ غَيْرِ مَا طَرِيقَهُ الَّذِي وَصَلَ بِهِ إِلَى الشَّيْخِ كَمَا بِهِ (٤) الْبَدَلُ
 ١٧٣ - وَوَصُولَهُ لِشَيْخِ شَيْخِ ذَاكَ (٥) كَمَا مَضَى مِنْ قَيْدِهِ هُنَاكَ (٦)

حرف روي وهو ليس من حروف الروي (م).

(١) قال في الغرر: "دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم فله شبهة بالتابعي في أن المنتهي إسناده إليه يُسمى مقطوعاً".

(٢) (ب): "النبي"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٣) قال في الغرر: "أي في العلو النسبي".

(٤) قال في الغرر: "أي فيه أي العلو النسبي".

(٥) قال في الغرر: "بألف الإطلاق، والإشارة إلى أحد أي وصول راويه لشيخ شيخ من صنّف كالإمام أحمد والبخاري مع العلو بدرجة أو أكثر...".

(٦) قال في الغرر: "هناك: بألف الإطلاق، أي كما مضى في الموافقة، يعني من أنه يصل إلى شيخ شيخه في البدل من غير طريق ذلك المصنّف، فالحاصل أن تغاير الطريقتين معتبر في البدل كما هو معتبر في الموافقة".

- ١٧٤ - وَفِيهِ (١) أَيْضًا الْمُسَاوَاةُ اسْتَوَا
عَدَدِ إِسْنَادٍ مِنَ الَّذِي رَوَى
١٧٥ - لِأَخْرِ الْإِسْنَادِ مَعَ إِسْنَادِ
أَحَدٍ مِّنْ صَنَّفَ مِنْ نَقَّادِ
١٧٦ - كَذَا الْمُصَافِحَةُ فِيهِ (٢) تَحْصُلُ
هِيَ (٣) اسْتَوَا رَاوِي حَدِيثٍ يَنْقُلُ
١٧٧ - مَعَ مَنْ عَدَا تَلْمِيذًا مَنْ يُؤَلَّفُ
وَمِثْلُهُ (٤) النَّزُولُ (٥) فِيمَا أَصْفُ
١٧٨ - فَكُلُّ قِسْمٍ لِلْعَلُوِّ قَابَلَهُ
مِنْ صِفَةِ النَّزُولِ (٦) قِسْمٌ مَائِلُهُ
١٧٩ - فَإِنْ يَكُنْ رَاوٍ وَمَنْ عَنْهُ رَوَى
فِي السَّنِّ وَاللُّقْيِ الْأُفْيَا (٧) سَوَا
١٨٠ - فَذَا هُوَ الْأَقْرَانُ (٨) وَالْمُدَبَّجُ
كُلُّ يُرَى عَنْ آخِرٍ يُخْرِجُ (٩)
١٨١ - أَوْ (١٠) دُونَهُ يُلْفَى (١١) فَبِالْكَابِرِ
سَمَوُهُ عَنْ رِوَايَةِ الْأَصَاغِرِ

(١) قال في الغرر: "أي في العلو النسبي".

(٢) قال في الغرر: "أي في العلو النسبي".

(٣) (أ) و (ب): "وهي"، والمثبت من الغرر.

(٤) قال في الغرر: "ومثله أي مثل العلو".

(٥) (أ) و (ب): "المتروك"، والمثبت من الغرر.

(٦) (ب): "التروك"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٧) (ب): "ألقيا"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٨) قال في الغرر: "الأقران بفتح الهمزة جمع قرين؛ لأنه حيثئذ يكون راويًا عن قرينه، لكن إنما يُسمى بذلك إذا انفرد أحد القرينين بالرواية عن القرين الآخر، ولم يوقف على رواية الآخر عنه".

(٩) قال في الغرر: "أي يروي، فكل واحد منهما تلميذ وشيخ لصاحبه، وهو أخص من الأقران الذي هو النوع الأول، فكل مدبج أقران، ولا عكس".

(١٠) قال في الغرر: "أو لم يكن الراوي مساويًا لمن [روى] عنه سنًا أو لقيًا أو مقدارًا بل كان روى عن من هو دونه..."، وما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها السياق.

(١١) (أ) و (ب): "يلقى"، والمثبت من الغرر.

- ١٨٢ - وَمِنْهُ عِنْدَ السَّادَةِ الْقُرَّاءِ (١) رِوَايَةُ الْآبَاعِ عَنِ الْأَنْبَاءِ
 ١٨٣ - وَالْعَكْسُ فِيهِ كَثْرَةٌ وَقَدْ حَصَلَ مَنْ عَنِ أَبِيهِ مَعَ جَدِّهِ نَقَلَ
 ١٨٤ - وَأَثْنَانِ فِي شَيْخٍ إِذَا مَا اشْتَرَكَا وَكَانَ بَعْضُ قَبْلَ بَعْضٍ هَلَكَا (٢)
 ١٨٥ - فَذَا (٣) هُوَ السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ قَدْ سَمَّاهُ أَرْبَابُ الْحَدِيثِ وَالسَّنَدُ
 ١٨٦ - وَإِنْ عَنِ (٤) اثْنَيْنِ رَوَى وَاتَّفَقَا فِي اسْمٍ وَلَا تَمَيِّزَ فِيهِ فَرَقَا
 ١٨٧ - فَبِاخْتِصَاصِهِ بِوَاحِدٍ فُصِّلَ مَنْ (٥) كَانَ مُهْمَلًا بَعُورًا قَدْ قُبِلَ
 ١٨٨ - وَإِنْ تَجِدَ شَيْخًا لِنَقْلِ يَجْحَدُ فَرُدَّهُ حَتَّمْ لَدَى مَنْ يُسْنِدُ
 ١٨٩ - أَوْ اِحْتِمَالًا كَانَ نَفِيَّةً (٦) قُبِلَ ذَاكَ الْحَدِيثُ فِي أَصَحِّ مَا نُقِلَ
 ١٩٠ - وَفِيهِ مَنْ حَدَّثَ نَقْلًا وَنَسِي لِلدَّارِقُطَنِيِّ (٧) الْإِمَامِ الْأَنْفَسِ
 ١٩١ - وَمَا بِهِ تَوَافُقُ الرِّوَاةِ مِنْ (٨) صَيْغٍ وَسَائِرِ الْحَالَاتِ
 ١٩٢ - فَذَاكَ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُسَلْسَلُ وَالصَّيغُ الَّتِي بِهِنَّ يُنْقَلُ (٩)

(١) (ب): "الاقراء"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٢) قال في الغرر: "أي مات، والألف للإطلاق".

(٣) قال في الغرر: "أي ما اشترك فيه الراويان عن شيخ، ومات أحدهما قبل الآخر".

(٤) قال في الغرر: "وإن كان الراوي عن شيخين اثنين...".

(٥) (أ) و (ب): "ما"، والمثبت من الغرر.

(٦) (أ) و (ب): "ردّه"، والمثبت من الغرر وقال فيه: "أي الشيخ للمروي، نحو قوله: ما

أذكر هذا، ولا أعرف أي حدثته به".

(٧) قال في الغرر: "فأول مصنف فيه للدارقطني بفتح الراء وسكون آخره، نسبة لدار

القطن، وكان محلة كبيرة ببغداد، البغدادي الحافظ".

(٨) (أ) و (ب): "في"، والمثبت من الغرر.

(٩) قال في الغرر: "أي يؤدي بهنّ الحديث على مراتب بحسب أقسام التحمل".

- ١٩٣ - أَوْلُهَا (١) سَمِعْتُهُ حَدَّثَنِي وَبَعْدَ ذِي مَقَالُهُ أَخْبَرَنِي
 ١٩٤ - قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ ثُمَّ قُرِئَا عَلَيْهِ إِذْ أَسْمَعُ مَا قَدْ نَبَّأَا
 ١٩٥ - وَبَعْدَ ذِي (٢) تَعْبِيرُهُ أَنْبَأَنِي ثُمَّ (٣) مَقَالٌ نَاقِلٌ نَاوَلَنِي
 ١٩٦ - فِي (٤) إِثْرِهِ (٥) شَافَهَنِي ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ (٦) ثُمَّ عَنَ وَسَائِرُ الرَّتَبِ (٧)
 ١٩٧ - فَالْأَوْلَانِ لِلَّذِي مِنْهُمْ سَمِعَ مِنْ لَفْظِ شَيْخٍ وَحَدَهُ وَمَا جُمِعَ
 ١٩٨ - مِنْهَا فَلِلرَّائِي وَمَعَهُ آخِرُ أَوْلُهَا أَصْرَحُهَا وَأَظْهَرُ
 ١٩٩ - وَمَا جَرَى فِي حَالَةِ الْإِمْلَاءِ (٨) أَرْفَعُ كُلَّ صُورٍ (٩) الْأَدَاءِ
 ٢٠٠ - وَثَالِثٌ وَرَابِعٌ قَدْ ذُكِرَا لِمَنْ بِنَفْسِهِ عَلَى الشَّيْخِ قَرَا
 ٢٠١ - فَإِنْ يَكُونَا جُمِعَا فَقُلُّهُمَا فِي رُتْبَةِ الْخَامِسِ فِيمَا عَلِمَا (١٠)

(١) قال في الغرر: "وأعلاها رتبة أن يقول".

(٢) قال في الغرر: "أي بعد قوله قرئ عليه وأنا أسمع المرتبة الرابعة وهي تعبيره..".

(٣) قال في الغرر: "ثم المرتبة الخامسة".

(٤) (ب): "ثم"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٥) قال في الغرر: "أي في إثر قوله ناوطني سادسة المراتب وهي أن يقول التلميذ: شافهني الشيخ".

(٦) قال في الغرر: "ثم المرتبة السابعة وهي أن يقول الراوي: كتب الشيخ إلي أو إلينا".

(٧) قال في الغرر: "ثم المرتبة الثامنة وهي أن يقول الراوي عن فلان، ومثل عن في المرتبة سائر أي باقي الرتب مما يحتمل السماع من الشيخ والإجازة نحو: قال وذكر وروى".

(٨) قال في الغرر: "أي إملاء الشيخ على التلميذ".

(٩) (أ) و (ب): "صبيغ"، والمثبت من الغرر.

(١٠) قال في الغرر: "وثالث الألفاظ وهو أخبرني ورابع لها وهو قرأته عليه قد ذكرا بالبناء للمفعول أي أطلقا أي أخبرني وقرأته عليه لمن أي لراوٍ أو للراوي الذي بنفسه على الشيخ قرا بإبدال الهمزة ألفاً فإن يكونا أي الثالث والرابع وهما أخبرني وقرأته عليه جُمعا بالبناء للمفعول فقليل فيهما أخبرنا وقرأناه عليه فقل أيها الباحث في هذا الفن هما

- ٢٠٢- وَلَفْظَةُ الْإِنْبَاءِ كَالْإِخْبَارِ إِلَّا (١) بِعُرْفِ الْآخِرِينَ (٢) الطَّارِي
 وَهِيَ إِذَا مَا وَرَدَتْ مِنْ ذِي الزَّمَنِ (٥)
 ٢٠٣- فَلِإِجَازَةِ (٣) تُرَى كَلْفِظٍ عَنْ (٤)
 ٢٠٤- مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ (٦) إِلَّا (٧)
 ٢٠٥- وَاشْتَرَطَ الْبَعْضُ (٨) اللَّقِيَّ وَانْتَفَى
 بِمَرَّةٍ وَاخْتِيرَ هَذَا وَكَفَى
 ٢٠٦- فَضْلًا بِهِ بِأَنَّهُ نَحَاهُ
 ٢٠٧- ثُمَّ الْمُشَافَهَةُ فِي الْإِجَازَةِ
 مُطْلَقَةٌ عَلَى الَّتِي أَجَازَهُ
 ٢٠٨- لَفْظًا بِهَا (١٠) وَأَطْلَقُوا الْمُكَاتِبَةَ
 عَلَى إِجَازَةِ بِهَا قَدْ كَاتَبَهُ (١١)

حيثئذ في رتبة الخامس وهو قول الراوي قرئ على فلان وأنا أسمع."

- (١) (ب): "لا"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٢) في الغرر: "المتأخرين" وهو يكسر الوزن، وجاء في نسخة (أ و ب: الآخرين) وهو الصواب قطعاً ومعناها واحد (م).
 (٣) (أ) و (ب): "فلاإجازة"، والمثبت من الغرر وقال فيه: "فلاإجازة أي فإن لفظة الإنباء وما اشتق منها في عُرف متأخريهم لإجازة تُرى".
 (٤) قال في الغرر: "فإنه للإجازة".
 (٥) قال في الغرر: "أي من المعاصر".
 (٦) قال في الغرر: "أي سماع من لفظ بها من شيخه المعاصر له ولو لم يثبت بينهما لقي فيحكم عليه بالاتصال وعلى هذا الرأي جرى مسلم صاحب الصحيح...".
 (٧) قال في الغرر: "العننة الصادرة".
 (٨) هما البخاري وابن المديني واشتهر عن البخاري أكثر ونازع بعض المعاصرين أن يكون البخاري اشترط ذلك كما في كتاب (إجماع المحدثين لحاتم الشريف العوني) والمسألة محل نظر وتأمل (م).
 (٩) قال في الغرر: "محمد بن إسماعيل البخاري".
 (١٠) قال في الغرر: "وإطلاق المشافهة على ما تلفظ به من الإجازة إطلاق مجازي".
 (١١) قال في الغرر: "وكما أطلقوا المشافهة على الإجازة التي لفظ بها الشيخ أطلقوا أي أهل هذا الفن المكاتبة على إجازة بها الشيخ المجيز قد كاتبه أي التلميذ المجاز".

- ٢٠٩- وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الْمُنَاوَلَةِ إِذْنًا بِأَنْ يَرُويَ مَا قَدْ نَاوَلَهُ
 ٢١٠- وَهِيَ بِهِ^(١) مِنْ كُلِّ نَوْعٍ أَرْفَعُ مِمَّا لَهُ إِجَازَةٌ تَتَوَعَّ^(٢)
 ٢١١- وَفِي وَجَادَةٍ^(٣) وَفِي الْإِيصَاءِ^(٤) كَذَلِكَ لِلْإِعْلَامِ لِلْقُرَاءِ^(٥)
 ٢١٢- فَإِنْ تَكُنْ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ذِي^(٦) تَرِدُ فَلَا اعْتِبَارَ بِالَّذِي مِنْهَا وَوَجِدُ
 ٢١٣- مِثْلُ الْإِجَازَةِ الَّتِي عَمَّتْ وَمَا أُجِيزَ لِلْمَجْهُولِ أَوْ مَا عُدِمَا
 ٢١٤- عَلَى الْأَصَحِّ فِي الْجَمِيعِ^(٧) وَقَبْلُ فِي آخِرِ كُلِّ^(٨) سِوَى مَا قَدْ جُهِلَ^(٩)

(١) قال في الغرر: "به: أي بإذن الشيخ أن يروي التلميذ مرويه ومسموعه على ما مر من صورها".

(٢) قال في الغرر: "وإنما كانت مع الإذن أعلى أنواع الإجازة لما فيها من التعيين والتشخيص بلا خلاف بين المحدثين فيه".

(٣) قال في الغرر: "وكما اشترطوا الإذن من الشيخ للطالب في صحة المناولة اشترطوه في صحة وجادة".

(٤) قال في الغرر: "واشترطوا الإذن من الشيخ للطالب في اعتبار الإيصاء".

(٥) قال في الغرر: "كذلك اشترطوا الإذن من الشيخ للإعلام الصادر منه للقراء أي من طلبته لفظاً بشيء من مرويه".

(٦) قال في الغرر: "الأشياء المتقدمة المشترط فيها الإذن، وهي المناولة والوجادة والإيصاء والإعلام".

(٧) قال في الغرر: "وما ذكرناه من شرط الإذن في صحة كل من المناولة والوجادة والإيصاء والإعلام وأن ما خلا منه مردود، ومن عدم اعتبار الإجازة العامة كالإجازة للمجهول وللمعدوم على ما سلف إنما هو على القول الأصح في الجميع أي في جميعها".

(٨) قال في الغرر: "في قول آخر بالصرف ضرورة، كل من المناولة والوجادة والإيصاء والإعلام مع التجرد عن الإذن والإجازة العامة والإجازة للمجهول وللمعدوم، ومن لازم قبول كل منها جواز الرواية بها".

(٩) قال في الغرر: "مستثنى مما أفهمه قوله: قبل، وهو جواز الرواية بها، فكأنه قال: فتجوز الرواية بكل منها سوى المجهول المُجَاز حتى يتبين المراد منه".

(فصل) (١)

- ٢١٥- ثُمَّ الرَّوَاةُ قَدْ تُرَى مُتَّفِقَةً أَسْمَاءٌ آبَاءٌ كَذَا مُفْتَرِقَةً
 ٢١٦- شَخْصًا وَذَا هُوَ الَّذِي بِالْمُتَّفِقِ يُسْمُونَهُ فِي عُرْفِهِمْ وَالْمُفْتَرِقِ
 ٢١٧- وَإِنْ (٢) بِخَطِّ تَتَّفِقُ وَتَخْتَلِفُ نَطْقًا فَذَا مُؤْتَلَفٌ وَمُخْتَلِفٌ
 ٢١٨- وَإِنْ هُمْ (٣) تَوَافَقُوا أَسْمَاءَ لِكِنَّهُمْ تَخَالَفُوا آبَاءَ
 ٢١٩- أَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ فَذَاكَ هُوَ مَا بِمِثْلِهِ يُسَمَّى (٤) الْعَلَمَا
 ٢٢٠- كَمَا (٥) فِي الْأِسْمِ وَأَبٍ تَوَافَقُوا لِكِنَّهُمْ فِي نِسْبَةٍ مَا اتَّفَقُوا
 ٢٢١- وَمِنْهُ مِثْلُ مَا مَضَى أَنْوَاعُ تَرَكَبَتْ لِمَنْ لَهُ أَطَّلَاعُ
 ٢٢٢- مِثْلُ اشْتِبَاهِهِمْ أَوْ اتَّفَاقِهِمْ فِي اسْمٍ وَفِي أَبٍ (٦) سِوَى افْتِرَاقِهِمْ
 ٢٢٣- فِي حَرْفٍ أَوْ (٧) حَرْفَيْنِ أَوْ فِي أَكْثَرَا كَابْنِ سِنَانٍ وَأَبْنِ سَيَّارٍ يُرَى
 ٢٢٤- أَوْ بِتَقْدِيمِ مَعَ التَّأَخُّرِ أَوْ نَحْوِ ذَا مِمَّالِهِ لَمْ أَذْكَرِ

(١) قال في الغرر: "هذا باب في بيان أشياء يلزم المحدث معرفتها والاهتمام بشأنها".

(٢) قال في الغرر: "وإن يكن الأسماء والأنساب والألقاب ونحوها".

(٣) قال في الغرر: "أي الرواة".

(٤) (ب): "يسمو"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٥) قال في الغرر: "كما يسمون بمتشابهه".

(٦) (ب): "في اسم وأب"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٧) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لاستقامة الوزن (م).

(خاتمة) (١)

- ٢٢٥- أَهْمٌ وَصَفٍ لَازِمٌ (٢) الثَّقَاتِ (٣) مَعْرِفَةُ الطَّبَاقِ لِلرُّوَاةِ
 ٢٢٦- كَذَا الْمَوَالِيدِ مَعَ الْوَفَاةِ وَمَسْكَنٍ وَسَائِرِ السَّمَاتِ (٤)
 ٢٢٧- جَرْحًا وَتَعْدِيلًا مَعَ الْجَهَالَةِ (٥) وَرُتْبَةِ التَّجْرِيحِ وَالْعَدَالَةِ (٦)
 ٢٢٨- وَأَسْوَأُ (٧) التَّجْرِيحِ وَصَفُ أَفْعَلٍ كَأَكْذَبِ (٨) النَّاسِ وَأَفْرَى (٩) رَجُلٍ

- (١) قال في الغرر: "هذه خاتمة موضوعة في بيان أهم ما يلزم المحدث معرفته".
 (٢) يصح كونه فعلا ماضيا والثقات مفعولا به منصوبا بالكسرة ويصح كونه صفةً لكلمة (وصف) وهو مضاف والثقات مضاف إليه مجرور (م).
 (٣) قال في الغرر: "الثقات بكسر المثلثة: جمع ثقة بكسرها، أي لازمهم الاعتناء به والبحث عنه ليوصفوا به هو معرفة الطباق".
 (٤) قال في الغرر: "السّمات بكسر السين جمع سمة، أي ما يتسمون به جرحاً لهم وتعديلاً مع الجهالة".
 (٥) (أ) و (ب): "تعديلاً أو جرحاً مع الجهالة"، والمثبت من الغرر.
 (٦) قال في الغرر: "ومن الأهم بعد الاطلاع على العدالة والجرح" معرفة رتبة التجريح لتفاوت الجرح رتبة، ومعرفة رتبة العدالة؛ إذ ربما جرح الشخص بغير ما يستلزم رد كل حديثه، فاهتم بمعرفة المراتب ليطهر ما يستلزم رد حديثه كله من غيره، وقد مضى أن أسباب الرد محصورة في عشرة، والقصد هنا ذكر الألفاظ المجروح بها، وبيان مراتبها، وهي ست مراتب، أشار إلى الأول بقوله: وأسوء...".
 (٧) (ب): "أو سوى"، والمثبت من (أ) والغرر.
 (٨) بالرفع على الحكاية، ويصح بالجر (كأكذب الناس) (م).
 (٩) (ب): "وأنسى"، والمثبت من (أ) والغرر.

- ٢٢٩- وَبَعْدَهُ فِي رُبُوبَةٍ فَعَالٌ وَضَاعٌ أَوْ (١) كَذَابٌ أَوْ (٢) دَجَالٌ
 ٢٣٠- وَأَسْهَلُ الْأَوْصَافِ مِنْهُ (٣) لَيِّنٌ أَوْ فِي حَدِيثِهِ مَقَالٌ بَيِّنٌ (٤)
 ٢٣١- وَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ نَحْوُ أَوْثَقُ وَأَعْدَلُ النَّاسِ وَنَحْوُ أَصْدَقُ (٥)
 ٢٣٢- ثُمَّ الَّذِي بِصِفَةٍ قَدْ أُكِّدَا أَوْ كَصَدُوقٍ مَعَ صَدُوقٍ وَجِدَا
 ٢٣٣- وَأَسْهَلُ التَّعْدِيلِ مَا قَدْ أَشْعَرَا بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ مَا بِهِ أزدِرا (٦)
 ٢٣٤- كَقَوْلِهِمْ: شَيْخٌ وَنَحْوُ يُنْقَلُ حَدِيثُهُ وَبَيْنَ تَيْنِ (٧) اسْتَعْمَلُوا (٨)
 ٢٣٥- وَإِنْ يُرْكَ عَارِفُ الْأَسْبَابِ فَاقْبَلْ مُزْكَاهُ بِلا اِزْتِيَابِ
 ٢٣٦- وَلَوْ تَرَاهُ مُفْرَدًا عَلَى الْأَصْحِ كَمَا بِهِ فِي أَصْلِ ذَا النِّظْمِ فَصَحْ
 ٢٣٧- وَقَدَّمَ الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ مِنْ عَارِفِ أَسْبَابِهِ مَقْبُولِ
 ٢٣٨- مُبَيِّنًا مَا قَالَهُ فَإِنْ خَلَا (٩) عَنْ صِفَةِ التَّعْدِيلِ يُقْبَلُ مُجْمَلًا

(١) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها للوزن (م).

(٢) انظر ما قبله (م).

(٣) قال في الغرر: "أي من التجريح".

(٤) قال في الغرر: "بين أي ظاهر، تميم لا من تمام لفظ الجرح".

(٥) (ب): "وأعدل ونحو هذا أصدق"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٦) قال في الغرر: "بكسر الدال أي تحقير، وأصله ازدراء، فقصره ضرورة".

(٧) قال في الغرر: "وبين تين المرتبتين الأولى والسادسة استعملوا مراتب قد بينا كلاً منها".

(٨) (أ) و (ب): "منزل"، والمثبت من الغرر.

(٩) قال في الغرر: "خلا: المجروح".

- ٢٣٩- عَلَى الَّذِي اخْتِيرَ (١) وَبَعْضُ قَالَا لَا عَمَلٌ فِيهِ وَلَا إِهْمَالًا (٢)
 ٢٤٠- وَمِنْ أَهَمِّ مَا عَلَى أَهْلِ الْأَثَرِ عِلْمٌ كُنِيَ (٣) الْمُسَمَّيْنَ مِنْ رَاوِيِ الْخَبَرِ
 ٢٤١- وَعِلْمٌ أَسْمَاءِ الْمُكَنِّيْنَ (٤) وَمَا تُلْفَى لَهُ كُنْيَتُهُ اسْمًا (٥) وَاعْلَمَا (٦)
 ٢٤٢- قَلَّتْهُ (٧) وَمَنْ جَرَى فِي كُنْيَتِهِ خُلْفٌ (٨) وَمَنْ تَعَدَّدَتْ (٩)

(١) قال في الغرر: "أي يُقبل جرح من جرحه حال كونه مُجملاً بضم الميم الأولى وفتح الثانية أي غير مفسر بشرط كون الجراح عارفاً أسباب الجرح، وقبول الجرح مع الإجمال إذا لم يعدل المجروح على القول الذي اختير؛ لكونه بلا تعديل يكون خبره خبر مجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، ولا جرم أن خبر المجهول مردود".

(٢) قوله: (لا عمل) هو بإهمال لا ورفع عملٌ على أنه مبتدأ وخبره (فيه) شبه الجملة، (ولا إهمالاً) هو بإعمال لا النافية للجنس وإهمالاً اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وهذا أحد أوجه (لا) النافية للجنس، وينظر لذلك بعض كتب النحو كالتحفة السنية، والألف في (قالا) في صدر البيت للإطلاق (م).

(٣) قال في الغرر: "كنى بضم الكاف وكسرها، جمع كنية بالضم والكسر".

(٤) قال في الغرر: "وفائدة ضبطه: الأمن من ظنّ تعدد الراوي الواحد المُكَنِّي في موضع والمسمّى في آخر".

(٥) قال في الغرر: "أي ليس له اسم سوى كنيته".

(٦) قال في الغرر: "أعلما بالألف المدبلة من نون التوكيد".

(٧) قال في الغرر: "قلته بكسر القاف، أي كون هذا النوع قليلاً وهو من اسمه كنيته".

(٨) قال في الغرر: "بضم الخاء المعجمة وإسكان اللام أي خلاف حتى اجتمع لأحدهم للاختلاف في كنيته كنيتان فأكثر".

(٩) قال في الغرر: "ومن الأهم معرفة من تعددت كنيته".

(١٠) قال في الغرر: "أي كمعرفة من تعددت صفته وألقابه وحرفه".

- ٢٤٣- وَمَنْ يُسَاوِي كُنْيَةً لِاسْمِ الْأَبِ نَحْوُ أَبِي إِسْحَاقَ (١) عَالِي الْمَنْصِبِ
 ٢٤٤- أَوْ مَنْ أَتَى بِالْعَكْسِ (٢) أَوْ بِكُنْيَتِهِ مُوَافِقًا لِكُنْيَةِ لِرِزْوَجَتِهِ
 ٢٤٥- وَمَنْ إِلَى سِوَى أَبِيهِ يَنْتَمِي وَذَلِكَ كَالْمُقَدَّادِ عَالِي الْقَدَمِ (٣)
 ٢٤٦- أَوْ أَنْتَمَى (٤) لِغَيْرِ مَا لِلْفَهْمِ يَسْبِقُ كَالْحَدَّاءِ (٥) وَفِي الْعِلْمِ
 ٢٤٧- وَمَنْ يُسَاوِي الْجَدَّ فِي اسْمٍ مَعَ أَبِي وَقَدْ جَرَى هَذَا بِأَعْلَى نَسَبِ
 ٢٤٨- كَحَسَنِ (٦) بْنِ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ (٧) نَجَلِ عَلِيِّ الزَّكِيِّ الْأَيْمَنِ
 ٢٤٩- أَوْ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ إِلَى مَا فَوْقَ مِثْلَمَا حَكَاهُ النَّبَلَا

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني الطالقاني قال الحافظ في التقریب: صدوق يُغْرِبُ (م).

(٢) قال في الغرر: "من أي بالعكس مما قبله، وهو أعني العكس: من ساوت كنية أبيه اسمه".

(٣) قال في الغرر: "كالمقداد ابن الأسود الصحابي عالي القدم أي السابقة في الإسلام .. نسب إلى الأسود الزهري لكونه تبنّاه وإنما هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي".

(٤) (ب): "انتهى"، والمثبت من (أ) والغرر.

(٥) هو خالد بن مهراّن الحدّاء لُقّبَ بذلك لجلوسه إلى الحدّائين، قال الحافظ في التقریب: ثقة يرسل (م).

(٦) هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال الحافظ في التقریب: مقبول، أي عند المتابعة وإلا فليّن (م).

(٧) لجوء الناظم إلى (الخبَلُ مُتَعَلَّنٌ) في صدر البيت كله لا حاجة له هنا؛ إذ يقدر على الإتيان بتفعيلة (مُفْتَعَلَّنٌ) فتكون التفعيلة (مطوية فقط) أي دخلها الطي وهو حذف الساكن الرابع في (مُسْتَفْعَلُنٌ) فتصير (مُسْتَعَلُنٌ) وتُنْقَلُ إلى (مُفْتَعَلُنٌ) في الصدر كله فيقول: كالحسن بن الحسن بن الحسن فيكون على وزن: مُفْتَعَلُنٌ مُفْتَعَلُنٌ مُفْتَعَلُنٌ، والله أعلم (م).

- ٢٥٠- وَمَنْ تَوَافَقَ (١) اسْمُ شَيْخِهِ وَمَنْ (٢) عَنْهُ رَوَى وَهُوَ لَدَيْهِمْ حَسَنٌ
 ٢٥١- وَعِلْمٌ أَسْمَاءٍ لَهُمْ مُجَرَّدَةٌ كَعِلْمِ أَسْمَاءٍ تَجِيءُ مُفْرَدَةً (٣)
 ٢٥٢- كَذَا الْكُنَى وَجُمْلَةُ الْأَلْقَابِ (٤) وَمَا لَهُمْ مِنْ غُرْرِ الْأَنْسَابِ
 ٢٥٣- قَبَائِلًا تَكُونُ أَوْ أَوْطَانًا بِبِلَادٍ أَوْ (٥) ضِيَاعًا أَوْ جِيرَانًا
 ٢٥٤- أَوْ سُكَّكَ (٦) أَوْ صَنَعَةً أَوْ حِرْفًا وَفِيهِ الْأَشْتِبَاهُ كَأَسْمِ عُرْفَا (٧)
 ٢٥٥- وَبَعْضُهُمْ كَالْقَطَوَانِيِّ (٨) يُنْسَبُ (٩) لِلْقَبِ الَّذِي بِهِ يُلَقَّبُ (١٠)
 ٢٥٦- وَعِلْمٌ أَسْبَابٍ لِمَا مِنْ نَسَبٍ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ كَلْقَبِ (١١)

(١) (أ) و (ب): "يوافق"، والمثبت من الغرر.

(٢) قال في الغرر: "أي تلميذ".

(٣) قال في الغرر: "مفرده بأن لا يوجد سوى راوٍ واحد بذلك الاسم".

(٤) قال في الغرر: «كذا من أهم ما على المحدث: أن يكون عارفاً بما للرواة من مجرد الكني وما لهم من جملة بضم الجيم أي جماعة الألقاب وهي جمع لقب محرّكة: ما وضع علامة للتعريف لا على سبيل الاسم العلمية مما دل لرفعه كزين العابدين أوضعه كأف الناقة، وفائدة معرفتها: نفس كون الواحد اثنين؛ إذ ربما ظن أن الواحد اثنان، لمجيئه مرة باسمه ومرة بلقبه».

(٥) بالنقل لاستقامة الوزن (م).

(٦) قال في الغرر: "سُكَّكَ بضم السين المهملة وفتح الكاف، جمع سُكَّة بالضم، وهي الزقاق؛ سميت بذلك لاصطفاف الدور فيها".

(٧) قال في الغرر: "وفيه أي في الانتساب: الاشتباه والاتقان كاسم عرفا كما مر ذلك في المتقن والمفترق مستوفي".

(٨) هو خالد بن مخلد القَطَوَانِي قال الحافظ في التقریب: صدوق يتشيع (م).

(٩) (أ) و (ب): "يغلب"، والمثبت من الغرر.

(١٠) (أ) و (ب): "على اسمه الذي به يُلقَّبُ"، والمثبت من الغرر.

(١١) قال في الغرر: "ومما يُهْتَمُّ به علم أي معرفة أسباب لما كان من نسب وقع باطنه على

- ٢٥٧- وَمَا بِهِ المَوْلَى لَدَيْهِمْ وُصِفَ أَسْفَلَ أَوْ أَعْلَى بِرِقِّ أَوْ حَلِيفٍ (١)
- ٢٥٨- وَالْأَخَوَاتِ اعْلَمَ مَعَ الإِخْوَانِ مَعَ أَدَبِ شَيْخٍ وَالذِّي مِنْهُ اسْتَمَعَ
- ٢٥٩- كَذَاكَ سِنٌّ لِلتَّحْمَلِ اعْتَبِرْ وَالسَّنُّ لِلأَدَاءِ أَعْنِي مَا شَهْرُ
- ٢٦٠- وَصِفَةُ الكُتُبِ مَعَ السَّمَاعِ وَالعَرَضِ وَالرَّحْلَةِ وَالإِسْمَاعِ (٢)
- ٢٦١- وَصِفَةُ التَّصْنِيفِ لِلكِتَابِ عَلَى المَسَانِيدِ أَوْ الأَبْوَابِ
- ٢٦٢- أَوْ غَيْرِ ذَا كَجَمْعِهِ عَلَى العِلْلِ أَوْ ذَا عَلَى الأَطْرَافِ مَجْموعًا حَصَلُ
- ٢٦٣- وَعِلْمُ أَسْبَابِ الحَدِيثِ ثُمَّ قَدْ صَنَّفَ بَعْضُ مَنْ شُيُوخِ المُعْتَمَدِ
- ٢٦٤- أَعْنِي أبا يَعْلَى الرِّضَا ابْنَ الفَرَّاءِ (٣) فِيهَا (٤) وَقَدْ أَكْمَلْتُ نَظْمِي النِّشْرَا (٥)
- ٢٦٥- دُونَكُهَا (٦) خَمِيلَةَ الحَدَائِقِ مَلُويَّةَ البُنْدِ (٧) عَلَى الدَّقَائِقِ (٨)

خلاف ما له من ظاهر كقلب وقع باطنه على خلاف ظاهره فبمعرفة السبب يتبين الباطن المراد".

(١) (أ) و (ب): "ورِقًا وحَلِيف"، والمثبت من الغرر وقال فيه: "وإنما كان مما يُهْتَمُّ به لأنه ربما يُنسب مولى العتاقة إلى القبائل؛ كفلان القرشي ويكون مولى لهم، ثم منهم من يُقال: مولى فلان، ويراد مولى عتاقة وهو الغالب، ومنهم مولى إسلام كالبخاري الإمام مولى الجعفيين؛ لأن جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفي...".

(٢) (أ): "واستماع"، (ب): "للاستماع"، والمثبت من الغرر.

(٣) قال في الغرر: "وهو الحنبلي العُكْبَرِيُّ بضم العين وفتح الباء، يُكْنَى أبا حفص".

(٤) قال في الغرر: "فيها أي في أسباب الحديث".

(٥) قال في الغرر: "أي المنشور المسمى بِنُجْمَةِ الفِكرِ".

(٦) قال في الغرر: "أي خذها أي تلك المسمّاة ببهجة البصر".

(٧) قال في الغرر: "البُنْدُ بفتح الموحدة وسكون النون والذال المهملة آخره، وهو في الأصل: ما يسكر أي يسد من الماء"، وانظر: الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس، ص ٢٣٥.

(٨) قال في الغرر: "على الدقائق من الفوائد الماضي شرحها".

- ٢٦٦- أَرزُفُّهَا لِلْفَاضِلِ الأَوَابِ داود^(١) تَاجِ الفَضْلِ والأَدَابِ
 ٢٦٧- مُصَلِّياً مَعَ أَشْرَفِ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ أَكْمَلِ الأَنَامِ
 ٢٦٨- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ العِظَامِ مَا ضَاعَ^(٢) نَشْرُ^(٣) المِسْكِ مِنْ خِتَامِ



(١) قال في الغرر: "داود المفوض إليه وزارة الممالك العراقية من جانب مولانا السلطان محمود... وقد أفردته بكتاب سمّيته: مطالع السعود لشموس أخبار الوزير داود".
 (٢) قال في الغرر: "أي تحرك وانتشر".
 (٣) قال في الغرر: "أي رائحة".

فهرس المحتويات

٥ منتهى فضيلة الشيخ محمد البلالي حفظه الله تعالى
٧ (ترجمة الناظم من الأعلام للزركلي)
٩ مقدمة المحقق
١٥ وصف النسخ الخطية
١٧ صور النسخ الخطية
٢٧ بهجة البصر في نظم نثر عقد نخبة الفكر
٣٣ (مقدمة في حد هذا العلم)
٣٤ (باب في حد الخبر)
٣٥ (باب في انقسامه إلى متواتر وآحاد)
٤٠ (أقسام المردود)
٤٧ (فصل في البدعة)
٤٩ (فصل)
٥٦ (فصل)
٥٧ (خاتمة)
٦٥ فهرس المحتويات